الجامعة ومتطلبات المجتمع المعاصر

الدكتور عبد اللطيف البدري

المقدمة

لم تعد استجابة الجامعات لمتطلبات المجتمع المعاصر الا محاولة للقيام بوظيفتها الاساسية على افضل وجه ، هذه الوظيفة التي كبرت وتشعبت بتطور المجتمع واتساع آفاق المعرفة ثم حتمت على الجامعة السير في طريق يلائم هذا التطور والا اصبحت في عزلة تفقدها إدراك حاجة المجتمع وبالتالي تضعف قدراتها على تحقيق الغاية من وجودها .

والبحث في هذه العلاقة أيضاً محاولة لاستطلاع جزء من مشاكل الجامعة القائمة في هذا العصر عن طريق بسط الحقائق ومناقشتها لعل فيها ما يهدي جامعاتنا الى ايجاد حلول تناسبها تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها .

ولادراك المقصود من (الجامعة ومتطلبات المجتمع المعاصر) يجب أن نلم بأنواع هذه المجتمعات ثم نعود إلى ماهية متطلباتها :

فالمجتمعات المعاصرة على ثلاثة أنواع :

اولها مجتمعات الدول الغربية الصناعية وثانيها مجتمعات الدول الاشتراكية الصناعية وثالثها مجتمعات الدول النامية .

ولكل من هذه المجتمعات طرز من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يختلف عما هو عليه في الآخر ، وفي ضوء هذا التنظيم والقيم السائدة فيه تبرز متطلبات كل منها من الجامعة .

وتتشابه هذه المجتمعات الثلاث في ان المتطلبات في كل منها قد زادت واتسعت في عصرنا هذا زيادة كبيرة على اثر الثورات التي طرأت عليها في حقول المعرفة والتقنية والاقتصاد والسياسة .

وليست الزيادة والاتساع هما التغييران الوحيدان اللذان طرءا على متطلبات المجتمع ، بل ان عنصر العجالة قد اصاب منها بعضاً فأصبحت حادة واكتسبت الافضلية والاولوية على غيرها وهذا ما يلاحظ في الدول النامية التي تسعى جاهدة لقطع مرحلة التخلف بوضع تطورها التقني والاقتصادي والعسكري والسياسي في مقدمة المتطلبات واكثرها عجالة .

ومن اجل اجتياز مرحلة التخلف هذه يميل بعض الى التطوير المتأني في حين يميل آخرون الى التحول السريع المباشر (الثوري) ، وفي كليهما يبرز دور الجامعة بما تهيؤه من عناصر بشرية وخبرات تساعد على نجاح المسيرة .

وللجامعة مطالب من المجتمع تتمثل بالانفاق عليها واعطائها القدر الكافي من الحرية في العمل . اما مطالب المجتمع من الجامعة فانها اكثر اهمية وابعد مدى من ذلك ، إذ هي تلزم الجامعة بتطوير نفسها واعادة النظر في تكوين ذاتها لتتمكن من تحقيق مطالب المجتمع .

وليس اصلاح الجامعة لنفسها بأمر سهل التحقيق ، فالمحاولة ذاتها تضعها امام تنوع تلك المتطلبات ، حيث يصعب معه البت في أي السبل تختار ، أتفضل التعليم على البحث ام تفضل العكس ؟ أترصد امكانياتها لجمهرة الطلبة ام تعنى بالصفوة منهم ؟ أتسير في طريق التعليم العام ، أم تهتم بالتعليم الاختصاصي ؟ هذه العوامل ، تكسب الوضع الداخلي للجامعات تطلعاً بتحفز له أثره النافع في حمل الجامعة على التطور نحو الاصلح .

وقد يزداد التحفز حتى يتجاوز محيط الجامعة ، وينعكس على المجتمع الامر الذي يؤدي

الى احد حالين : انعزال الجامعة عن المجتمع حين تفرغها للتدريس والبحث ، او ارتباطها بالمجتمع بكل وسيلة تحقق لها قيامها بوظائفها .

وهذا التوتر المتطلع قد يضع الجامعة على مفترق طريق محفوف بأخطار جسيمة تؤدي الى اضطراب الجامعة وزعزعة مكانتها في المجتمع ، إذا لم تتمكن من التغلب عليه بحكمة تهديها الى صياغة تآلف تحرر به الطاقات الخلاقة لتكوين جامعة فعالة على خير المستويات ، واعية لوظيفتها ، قادرة على نشر المعرفة وتطوير المجتمع لاجتياز مرحلة التخلف.

ولعل اكثر الجامعات التي سارت في الطريق المبدع واجتازت اكثر العقبات التي امامها ، وجدت ان العقبة الصعبة التحقيق كانت معرفة الجامعة لذاتها ، فان عجز الجامعة عن تحقيق هذه المعرفة يعوقها ويجعل من محاولات التطوير شيئاً قاصراً ومن الجامعة نفسها جسماً بلا حياة .

وأخيراً ـ وهو امر مهم جداً ـ ان تظل الجامعة في مكان الثقة ، والتعاطف من المجتمع ومعه ، يجد فيها أنها موطن كلمته الحرة الصادقة ، والفكرة المضيئة المبدعة ، وتجد فيه أنه معنيّ بأمرها ، متكفل بحاجاتها في اهتمام بالغ وتراحم وثيق .

- الفصل الاول -

المفهومان ، القديم والحديث للجامعة

المفهوم القديم :

الوظيفة التقليدية للجامعة :

اتخذت الجامعات منذ بدء تكوينها المسلك الديني طريقاً تسير على هديه في مفاهيمها، الامر الذي ادى الى ظهور نوعين من الجامعات هما :

اولا ـ جامعات الشرق او الجامعات الاسلامية .

ثانياً ـ جامعات الغرب او الجامعات المسيحية .

وقد اهتمت كل منهما بنقل التراث وتوضيحه اكثر من اهتمامها بالبحث الذاتي عن الحقائق ، واستهدفت المعرفة العامة ذات الطابع الجامعي الذي لايعنى بالتخصص والتطبيق العلمي ، ويؤكد على استقلال الجامعة عن المجتمع اكثر من تأكيده على دورها الايجابي في خدمة المجتمع .

وعلى الرغم من التطور والتغير اللذين حدثا في الجامعات عبر السنين فقد تركت تلك الاسس اثرها البين في مفهوم الجامعة الحديثة وتكوينها .

جامعة القرن التاسع عشر .

وجاء القرن التاسع عشر وكانت النهضة الصناعية من اهم ميزاته، تلك النهضة التي اولدت حاجة الى صنف من المثقفين دعت الى تزويدهم بانماط جديدة من العلوم والمهارات وفرضت على الجامعات اتجاهاً خاصاً نحو التطور الملائم لها وتحقيق اهدافها .

ومن هذا الاتجاه ولدت اسس الجامعات الخمس التي نشأت فيما بعد ، تلك التي صممت كل منها باسم البلد الذي تبنى اتجاهاً معيناً لتحقيق مطالب النهضة المذكورة [1] .

١ — الجامعة النابليونية .

وهي احدى مفاهيم التكوين الجامعي ولعلها اقدمها جميعاً باستثناء الجامعات الإسلامية وتمثلها الآن الجامعة الفرنسية الحديثة .

واهم ميزات هذه الجامعة هو خروجها عن الفكرة التقليدية للاستقلال الجامعي والانضواء تحت لواء الدولة والقيام على خدمتها مع الاحتفاظ بالصفوة الممتازة من حملة المثل الاصيلة .

وبهذا الشكل وبقانون خاص صدر في ١٠ مايس ١٨٠٦ ولدت اول جامعة من نوعها في الغرب . وبقي هذا القانون نافذاً حتى صدور قانون سنة ١٨٩٦ الذي اعترف بتعدد الجامعات وسمح لبعض هيئاتها بالتطور الملائم للعصر مع ضمان حرية الرأي والقول . وعلى الرغم من ان انشاء الجامعة الفرنسية كان في اول الامر لتثقيف الطبقة البورجوازية الحاكمة الا ان ظهور الديمقراطية في النظام الجمهوري وقبول الجامعة لطلبة ينتمون الى طبقات الشعب الاخرى خفف حدة الفوارق فيها حتى كادت تتلاشى .

٢ — الجامعة الروسية .

وهي الجامعة التي كان ينظر اليها على انها مجتمع باحثين . وقد بدأ التعليم الجامعي في المانيا عند ما كانت فيه تحت السيطرة الفرنسية وحمايتها ، مما جعل الجامعة تنهج الطابع الفرنسي في التربية والتعليم ، الا انها سرعان ما سخرت هذا المنهج لخدمة القومية الالمانية نفسها [2] وبعد ان اتخذت من الجامعة في اول الامر مقراً لمبدأ (الحرية الجامعية) عادت

(1) Conceptions de l' Universite Fondation Industrie Universite. Institut Administration Universite, Bruxelles 1966, P. 7.

(2) Bibliographical details taken from J. Dreze and J. Debelle. Op. cit. p. 101.

فورت هـــذا المبدأ وجعلته (تحرير الوطن) من المستعمر ، ولكنها اضافت الى ذلك المحافظة على التكوين الفلسفي للعلوم النظرية وتطورها فاصبحت الجامعة الالمانية الحديثة بذلك تعني مجتمع (جامعيين كرسوا انفسهم للبحث عن المعرفة) واصبح مفهومها اليوم (وحدة التعليم والبحث)

٣ — الجامعة الانكليزية :

بدأت هـــذه الجامعة بمفهوم يفيد ان الجامعة هي (المحيط الخاص لتعليم الصفوة المنتخبة) . ولعل في ما كتبه نيومان [1] سنة ١٨٥٢ هو وصف النظرة الى الجامعة آنذاك حيث يقول (ان الجامعة هي المكان الذي تعلم فيه المعرفة العالمية ، وتعنى بنقل المعرفة اكثر من تقدمها ، إذ أنها لو كانت للاكتشافات العلمية والفلسفية فقط لما كان هناك مبرر لوجود الطلبة فيها) .

ويؤيد هذه النظرة ما كتبه جاك مارتيني سنة ١٩٤٣ اذ قال (طبقاً لطبيعة الامور فان غاية الجامعـة هي تعليم الشباب وليس انتاج المديد من الكتب والمنشـورات ولا الجري وراء الاكتشافات الفنية والفلسفية والعلمية) [2] . وهـكذا بدأت الجامعات الانكليزية حيث يقف الارستقراطيون في المقدمة من طبقات المجتمع ، وحيث كانت المراكز اللامعة في الجامعة وقفاً عليهم ، غير ان التطور الصناعي في البلد ، أدى الى دخول عـدد كبير من ابناء الطبقـات المتوسطة والصغيرة الى الجامعة ، وبالضرورة الى تغيير الكثير من مناهج التعليم الجامعي ونوعياتها . إذ أنها بعد أن كانت تقتصر على اعداد اعضاء البرلمان وموظفي الدولة والعاملين في ادارة المستعمرات ، اصبحت تعنى بتناول المعرفة الصرفة والقيم الأصيلة لها للوصول الى الغايات العلمية المثلى ذات الطابع الاصيل والمنظور [3] .

(1) Year of the first edition of the influential work : the Idea of a University .

(2) Education at the Crossroads . yale univ . press , 1943 , p. 84 .

(3) Universities , American , English , German . Oxford Univ. press New York , 1930 , pp. 265 - 277 .

وقد ادخل النظامان الانكليزي والفرنسي للتعليم الجامعي الى المستعمرات ، وما زالت تنهج بعض جاماتها حتى الآن المناهج ذاتها على الرغم من حصول تلك المستعمرات على استقلالها ، ورغبتها في بناء مجتمعات متطورة لها .

المفهوم المعاصر :

٤ ـــ الجامعة الامريكية :

تعتبر الجامعة الامريكية مركزاً للتقدم مبنياً على التوفيق بين البحث العلمي والتعليم . وبهذا التوفيق يؤهل الفرد للعمل اضافة الى الحصول على المعرفة [١] .

وترى ان واسطة التطور هي الابداع الذاتي في الفرد ، الذي بامكانه ان يلقن عاداته الفكرية وقابلياته التعليمية للطالب الناشيء . وفلسفة التعليم في هذه الجامعات هي ان الطالب مخلوق حي ، وان الغاية من تعليمه هي تحفيز تطوره الذاتي وتوجيهه [٢] .

ولذا ، فيجب ان تتمتع ادارة الجامعة ، في مثل هذا النوع من التعليم بالاستقلال التام . والمجتمع في مفهوم الجامعة الامريكية هو الامة وليس البلد او الطبقة الاجتماعية .

٥ ـــ الجامعة السوفياتية :

وهذا هو المفهوم الثاني للجامعة الحديثة ، حيث يعتمد التعليم عامل الانتاج ، ويهدف الى بناء المجتمع الشيوعي ، ويعتبر هذا المفهوم مثالياً لان اهدافه مبنية على قيم واضحة حسب منطوق قانون سنة ١٩٦١ للتعليم العالي في الاتحاد السوفيتي ، الذي يحدد غايات هذا التعليم في الجامعات والمعاهد السوفيتية بسبع نقاط هي :

١ ـــ تدريب الماهرين من ذوي الاختصاص بالروح اللينينية ـ الماركسية واعدادهم للاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة ، وتوفير الامكانيات لهم للقيام بالاكتشافات العلمية الجديدة في المستقبل .

(1) See the Aims of Education . williams and Norgate , London , 1929

(2) whitehead . op . cit., p. 136.

٢ — القيام بالابحاث الناجحة التي تساعد على حل المشكلات التي تقف امام تحقيق بناء المجتمع الشيوعي .

٣ — تأليف الكتب واعداد المناهج للتعليم ذات المستوى العالي .

٤ — تدريب المدرسين والباحثين .

٥ — تهيئة الفرص لتدريب الخريجين والمختصين في مختلف فروع المعرفة (كالاقتصاد والفنون والتربية والخدمات الصحية) تدريباً متطوراً .

٦ — نشر المعرفة العلمية والسياسية بين المواطنين .

٧ — دراسة المشكلات المتعلقة بتشغيل المتخرجين من الجامعات وتحسين طرق تدريبهم .

* * *

يتبين مما تقدم ان دراستنا لمفهوم الجامعة بشكل عام يوضح لنا بأن الجامعة تشغل مكانة بارزة في هيكل المجتمع وانها وان بدت في الظاهر وكأنها تتمتع بالاستقلال عنه ولا تعتمد على الدولة الا انهـــا بوجه آخر اداة من ادوات الدولة في المجتمع وهو وضع يؤدي الى حصول التعارض بين حاجة الجامعة الى الاستقلال الوظيفي وبين حاجة الدولة الى السيطرة عليها . هذه الحاجة الى السيطرة تزداد كلما زاد دور الجامعة في ادامة التوازن الاقتصادي في البلد[1] .

ومع ما يبدو من اختلاف في وضع الجامعات تبعاً لاختلافها في الطريقة التي يتطور بها المجتمع ، الا ان الاستقلال التام للجامعة أياً كانت غير واقعي في البلدان المتطورة ، وبخاصة عند ما يكون العامل الاساسي في التطور الاقتصادي معتمداً على قرار الدولة في فرض نظام يصادره التكوين التقليدي للمجتمعات ، والقيم والرواسب الموجودة فيها .

---

(1) periodical «prospective », No. 14, Education et Societe , Presses Universitaires de France , paris , 1967, P. 50

- الفصل الثاني -

الجامعة والمتطلبات المتزايدة

الازدياد السريع في عدد الطلبة :

من المعروف ان عـــدد الطلبة المقبولين في مختلف الجامعات في ازدياد مستمر ، ومهما تكن نتائج الدراسات الاحصائية للسكان فان التحليل الحقيقي لهـذه الزيادة هو (حاجة المجتمع) وهذه هي الحقيقة الباعثة للرغبة في جعل التعليم العالي في متناول كل المواطنين .

واذا ما ظلت نسبة الخريجين قاصرة عن الالحاق بنسبة عدد المقبولين فان نتائج ذلك ستؤثر في تطور المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتقنية .

واستيعاب جسامة موضوع ازدياد عدد الطلبة السريع يوضح باستعراض ما يحدث في بعض دول العالم ..

ففي امريكا :

كان مجموع الدرجات الجامعية الممنوحـــة حتى العام الدراسي (٩٥١ ـ ٩٥٢ يبلغ ٤٠٣٠٨٨ درجة ، وفي عام ٩٦٤ ـ ٩٦٥ ، اصبح ٦٦٨١١٠ اي بزيادة ٦٦ بالمائة ، وهـذه الزيادة مكونة من نسبة ٥ر٤٨ بالمائة من الرجال و ٨ر١٠٣ بالمائة من النساء .

والزيادة في درجـــة البكالوريوس بين عام ٩٥١ و بين عام ٩٦٤ بلغت ٥ر٦٢ بالمائة بينما كانت الزيادة في درجة الماجستير في الفترة نفسها ٧٦ بالمائة وفي الدكتوراه عدا الطب ١١٤ بالمائة ، وتعتبر هذه الزيادات في الدرجات العليا رصيداً لـكفاءة وامكانيات التعليم العالي في امريكا .

وعدد الطلبة في الجامعات سنة ١٨٦٨ ، كان ٥٠٫٠٠٠ طالب بينما بلغ عددهم سنة [1] ٩٦٧ (٦ ملايين) . وفي سنة ١٨٦٨ كانت نسبة الطلبة الذين يدخلون الجامعة في السن المقررة لا تتعدى ٢ بالمائة في حين انها في سنة ٩٦٧ ، اصبحت ٤٠ بالمائة .

وفي الاتحاد السوفيتي [2] :

كان عدد الطلبة المقبولين قبولا كاملا في الجامعات سنة ٩٤٠ قد بلغ ١٥٤٫٩٠٠ وفي سنة ٩٥٦ اصبح ٢٣١٫٠٠٠ وفي سنة ٩٦٣ اصبح العدد ٢٢٩٫٠٠٠ . فاذا اضفنا الى هؤلاء عدد الطلبة الذين يدرسون في الجامعات دراسة مسائية او بالمراسلة لبلغ العدد ٢٦٣٫٤٠٠ في سنة ٩٤٠ و ٤٥٨٫٧٠٠ في سنة ٩٥٦ و ٨١٤٫٣٠٠ في سنة ٩٦٣ . ويلاحظ ايضاً ان هناك تضاعفاً في عدد الطلبة الذين يدخلون الجامعات في الاتحاد السوفيتي خاصة في السنوات العشر الاخيرة .

وفي اليابان :

ظهر تضخم ملحوظ في عدد الطلبة نتج عنه انشاء عدد من الجامعات الجديدة لاستيعاب الاعداد المتضاعفة . وكشأن البلدان المتقدمة صناعياً نرى ان حاجة المجتمع تتبدل بالنسبة لانواع الدراسات الجامعية فتزداد الدراسات العلمية وتقل الدراسات الانسانية . وعلى الرغم من العدد الكبير للمتخرجين ، والنسبة العالية للنساء فيهم فان هناك الكثير من الوظائف ما زالت شاغرة لا يتوفر من يشغلها .

وفي السويد :

كان عدد الطلبة الجامعيين في سنة ٩٥٠ ، ١٦٫٤٤٩ وصار في سنة ٩٦٠ ، ٣٥٫٣٦٦ وفي سنة ١٩٦٧ اصبح ٩٢٫٣٢٦ .

وعدد الطلاب الذين قبلوا في الجامعات السويدية في سنة ١٩٥٠ ، كان ٢٢٧٣ طالباً

---

(1) Quality & Equality. New Levels of Federal Responsibility for higher Education (December 1968)

(2) Education in the Common Market Countries. Published by the Institut pedagogique National, paris, 1965. p. 174

بينما في سنة ٩٦٠ اصبح ، ٧٢٩٨ وفي سنة ٩٦٧ صار ، ٧٥٤ر٢٤ .

في اوربا بصورة عامة [1] :

قد حصلت زيادات في نسبة قبول الطلبة في الجامعات الاوربية بين سنة ٩٥٠ و ٩٦٥ بالنسب المئوية المذكورة على الوجه التالي :

البانيا ٩ر٢٩ ، النمسا ٥ر٤ ، بلجيكا ٧ر٨ ، بلغاريا ٨ر٨ قبرص ٤ر٤ . جيكوسلوفاكيا ١ر٨ فرنسا ٧ر٧ ، ايطاليا ٩ر٤ ، بولندا ٨ر٤ ، رومانيا ٢ر٩ ، اسبانيا ٩ر٥ ، سويسرا ٤ر٤ ، يوغوسلافيا ٧ر٧ .

وتقابل هذه النسب وتوزيعها النسب التالية لعدد المتخرجين في هذه البلدان : البانيا ٤ر٢٣ ، النمسا ٥ر٦ ، بلجيكا ٥ر٨ ، بلغاريا ٩ر٢ ، جيكوسلوفاكيا ٨ر٤ ، فرنسا ٤ر١٤ ، ايطاليا ١ر٤ ، بولندا ٧١ر٥ ، رومانيا ٩ر٢ ، اسبانيا ١ر٢ ، يوغوسلافيا ٢ر٢٢

ونرى بين هذه الارقام بلداناً نامية واخرى متقدمة وفي كلتيهما نجد النسبة المتزايدة الارتفاع في عدد المقبولين وفي عدد المتخرجين في الجامعات كلها .

البلدان الآسيوية والافريقية :

في الجمهورية العربية المتحدة :

لوحظ ازدياد الضغط على الجامعات ، وخاصة في الكليات العلمية والتكنولوجية والتربوية كما لوحظ ايضاً ازدياد في نسبة قبول المرأة بصورة عامة .

في الهند :

تضاعف العدد بين ٩٥٠ و ٩٦٧ الى اربعة اضعافه تقريباً وزادت نسبة قبول المرأة حتى اصبحت في دلهي وكيرالا ٥٠ بالمائة من المجموع .

---

1 - Descriptive Information Document on Access to Higher Education in Europe, UNESCO, 3. PP. 383 & 384 Tables 7 & 8.

وفي السنغال :

كان عدد الطلبة الجامعيين في سنة ٩٥٠ ، (١٤٠) طالباً فقط وفي سنة ٩٦٨ أصبح ٢٩١٧ طالباً ، وكانت نسبة الزيادة في كليتي الطب والصيدلة اعلى النسب فيها .

في العراق :

كان عدد الطلبة المقبولين في الجامعات سنة ١٩٥٨ ، (٣٧٨٢) وفي سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، (٦٢٩١) ، وفي سنة ١٩٦٦ — ٦٧ ، (٦٨٥٣) ، وبلغ عدد المقبولين في جامعة بغداد فقط لسنة ٦٧ — ٦٨ ، (٣٤٨٧) ، و ٦٨ — ٦٩ ، (٦٥٨٩) ، و ٦٩ — ٧٠ ، (٢٦٦١)[1] ، و ٧٠ — ٧١ (٤٧٨٦) .

اما مجموع الطلبة في الجامعات العراقية فهو كما يلي :

١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، ٨٢٤١

١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٦٨٢٢

١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ٢٩٦٠٧

ومنذ سنة ١٩٦٧ بلغ مجموع الطلبة في جامعة بغداد وحدها كما يلي :

١٩٦٧ — ٦٨ ، ٢٠٠٥٦

١٩٦٨ — ٦٩ ، ٢١٥١٧

١٩٦٩ — ٧٠ ، ١٩٥٨٢

في بعض دول امريكا اللاتينية :

نرى ان عدد الجامعيين في جمهورية كولومبيا سنة ٩٥٩ قد بلغ ٢٠٫٥٣٤ بينما اصبح سنة ٩٦٧ ، ٥٩٫٩٣٨ وفي المكسيك زاد العدد من ٧١٫٥٣٤ الى ١٥٠٫٨١٦ في نفس الفترة ، وفي نيكاراغوا زاد من ١٠٧٨ الى ٤٦٠٤ ، وفي بيرو من ١٢٫٤٤٦ الى ٥٢٫٣٨٥

---

(١) سبب هذا الانخفاض في عدد المقبولين تبديل مناهج الدراسة الثانوية وجعلها ثلاث سنوات بدل سنتين .

آثار الازدياد السريع في عدد الطلبة في الجامعات

١ ـ قيام المشاكل المادية :

ان اولى المشاكل التي تنتج عن الازدياد في عدد الطلبة هي مشكلة المنشآت . اذ من الطبيعي ان تصبح المنشآت التي اعدت لاعداد قليلة من الطلبة ، صغيرة لا تتسع للاعداد المتزايدة منهم ، سواء كان ذلك في قاعات الدرس او في المختبرات ، او في المرافق المعدة للفعاليات غير الصفية . وعلى الرغم من محاولة استغلال هذه المنشآت بالتتابع ، الا ان نسبة تزايد عدد الطلبة تجعل هذه المحاولة غير مجدية بعد حين . وتظهر المشكلة نفسها في مرافق السكن والاطعام ، فقد اصبح من المتعذر حصول الطالب على غرفة منفردة ، وضاع عليه بذلك افضل الاجواء للدراسة ، كما ان اوقات تناول الطعام التي كانت في السابق تؤدي الى تبادل العلاقات الانسانية ، وتصفية الاجواء التربوية اصبحت الآن تبعث القلق والملل في نفوس الطلبة بسبب الازدحام الناجم عن هذا التزايد في اعدادهم .

ويقال مثل ذلك عن الاجواء الرياضية وممارسة الالعاب فقد اصبحت هي الاخرى مزدحمة ولا تستطيع تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها . واثر الازدحام في المكتبات والمختبرات والندوات الطلابية ، والعناية الفردية بالطالب بيّن واضح لا يقل عن اثره في المرافق الاخرى .

كل هذه الامثلة تكشف عن واقع في الجامعة ، وكيف يمكن ان يؤدي تزايد عدد الطلبة السريع فيها الى ايجاد مشاكل عسيرة الحل والمعالجة .

٢ ـ قيام الجامعات الجديدة :

عمدت بعض الدول الى انشاء جامعات جديدة ، وتكوين هيئات علمية وكليات ومعاهد اضافية بغية استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة ، ولكنها اختلفت في التقدير : هل من الضروري انشاء جامعات جديدة كاملة ؟ ام يكتفى بانشاء وحدات إختصاص

اضافية ، او الاقتصار على المعاهد مرحلة اولى في التعليم الجامعي ؟

وهل يجب التقيد بالاعداد المألوفة في الجامعة الواحدة، [يعتبر العدد الامثل للقبول في الجامعات البريطانية نحو (٤ — ٥) آلاف طالب اما في الجامعات الاوربية فهو (١٠ — ١٢) الف طالب] أم يكتفى بالمحافظة على نسبة معينة من الطلبة لكل استاذ جامعي ؟

أن الرأي الصحيح في كل هذه الامور يتوقف على مكان وقوع الجامعة . أهو في مدينة كبيرة ام صغيرة ؟ وهل هي تجاور جامعة قديمة عليها ام انها مستحدثة ليس في المدينة سواها ، يصح اجراء في احداها قد لا يصح في غيرها .

٣ ـ المشاكل المالية :

تواجه بعض الدول مشكلة الحاجة الى جهود متزايدة في البناء والتنظيم ، تؤدي بدورها الى عبء متزايد على ميزانياتها . ومهما تكن هذه البلاد غنية في مواردها ، فان هذا العبء المتضخم يصبح يوما ما مشكلة سياسية ، اذ ان الاولوية للصرف على الجامعات ستفقد مكانتها في تسلسل الاهمية ، وستطغى عليها مشاكل اخرى كالدفاع والصحة والتربية والشؤون الاجتماعية وفكرة انماء موارد البلد او حفظ هذه الموارد وستنشأ للدولة مشكلة المفاضلة بين فرض ضرائب جديدة لمواجهة زيادة الانفاق ، وبين اعادة النظر في اتاحة فرص التعليم للاعداد المتزايدة من الطلبة .

ولكن الحكومات بصورة عامة ، ولاسباب عديدة لا تميل الى التحديد من فرص التعليم ، وانما تقبل بزيادة الانفاق على ان يكون البدء في هذه الزيادة عند بدء التنفيذ . وهذا القيد الاخير يجعل الاستجابة لمواجهة الحاجة متأخرة بعض الوقت عن التوقيت الصحيح ، ويصبح التأخر حاداً وعنيفاً عند ما يتحتم اتخاذ قرار الصرف في بلدان تقل امكانياتها في التخطيط عن غيرها فتصبح المفاضلة في ترتيب الاولوية امراً لا يمكن تفاديه .

٤ ـ اثر الكم على النوع في التعليم الجامعي ومشكلاته :

جاء في تقرير عن اجتماع الطاولة المستديرة لمنظمة اليونسكو [1] حول هذه المشكلة ما يلي : ـ « يجب ان لا تؤدي (دمقرطة) التعليم العالي عند الاستجابة لحاجة المجتمع الى انخفاض في مستوى التعليم الجامعي ، وان قلة عدد الاساتذة والهبوط بمستواهم الاختصاصي ، وعدم ملاءمة منشآت التعليم او وسائل الايضاح يجب الا تشكل تهديداً لمستوى التعليم »

٥ ـ اثر اعتراض الطلبة :

ومما يساعد على الحط من نوعية التعليم الجامعي المضطرب مسبقاً بسبب زيادة عدد الطلبة زيادة غير متكافئة مع الامكانيات في الجامعة ، التوتر الذي يحصل في اوساط الطلبة من جراء عدم كفاءتهم العلمية وظهور روح الجماعة بينهم الذي يُشعرهم بقواهم الانفجارية عند مواجهة المؤسسات الجامعية ذات الكيان الضعيف ، ويعطيهم الفرص المناسبة للاحتجاج ، بل لتشجيع العنف وممارسته أحياناً .

وهذه الاحتجاجات والاضطرابات التي يقوم بها الطلبة والمقاومة السلبية او الايجابية لنظم التربية وقيمها تعقد مشكلة زيادة عددهم تعقيداً مضاعفاً .

٦ ـ اختلاف مشاكل البيئة :

وهناك امر اخر له اهميته يجب ان يلاحظ هو ان كتلة الطلبة لم تعد متجانسة اجتماعياً وتربوياً ، فالقبول في الجامعة لم يعد مقصوراً على طبقة معينة من المجتمع ، والطلبة منتمون الى بيئات مختلفة ونشئات غير متجانسة ، ومفاهيمهم لمشكلاتهم تختلف باختلاف هذه البيئات ، ومدلولات التعبير عندهم ليست واحدة والكلمة لا تؤدي معنى واحداً . كل هذا يؤدي بدوره الى تكوين فجوات بين الطلبة الذين ينتمون الى تلك الفئات المتباينة .

---

(1) Op. cit., (UNECO ED / CS / 261 / 5) , S24

٧ ـ التعليم الجامعي

لم تعد اكثرية الطلبة على استعداد لاستيعاب ما يقوله الاستاذ في الدرس عند التعبير عنه في نفسه بلغة الفكر وبالطريقة الالقائية ، تلك الطريقة التي يصعب فهمها على الطلبة الذين ينتمون الى بيئات مختلفة وعند ما يتعذر عليهم استيعاب المادة وادراكها ، تتغير نظرتهم الى الغاية منها ويعتقد معظمهم انها عديمة النفع فاقدة الاهداف [1] ، وتكون نتيجة الامر تمرداً على الوضع القائم .

إن الجامعات التي يبلغ فيها التوتر والتمرد اشده في مثل هذه الظروف هي الجامعات الفرنسية واليابانية ، والى قدر كبير من الجامعات الاوربية ، اما الجامعات الانكليزية والروسية فهذه الظاهرة فيهما خفيفة الحدة .

والتمرد ظاهرة تعبير عن الحاجة الى مدة اطول لتدريس مادة ما (اي الى المناقشة) ، وعن الحاجة الى المزيد من الهيئة التدريسية (اي الى الاشراف والارشاد) ، وكذلك عن الحاجة الى المزيد من التنظيم (اي الى ضبط المناهج) واخيراً الى المزيد من التعامل بين الاستاذ والطالب (اي الى ايجاد وقت للهوايات) . ولعل خير الحلول العلمية لهذه المشكلة المعقدة هي اتباع نظام (المناقشة) كما هو الحال في الجامعات الانكليزية او في عقد (الندوات) كما هو الحال في الجامعات الامريكية .

ولمواجهة هذه الظاهرة باسبابها ينبغي ما يلي :

ان تُلتقى للطلبة هيئة تدريسية افضل على ان تكرس هذه الهيئة نفسها ووقتها لهم وتزيد من عنايتها بهم لتحقق الغاية من الدرس وبطريقة اصوب . ويجب في هذه الحالة ان يعين الاستاذ بناء على قابلياته التدريسية قبل أيّ إعتبار آخر .

ونتيجة لذلك فان من المتوقع ان يتخلى الطالب عن دوره السلبي في الدراسة وان يسلم

(1) See the Periodical « Prospective » No.14 , J. Cl . Passeron , La relation Pedagogique et le système , PP. 159 & following .

نفسه عن طريق المناقشة وتبادل الآراء وان يتجنب استقاء المعلومات عن طريق املائها عليه . ان الاستاذ الذي يحقق للطالب هـذا الهدف هو الاستاذ الذي يبني تدريسه على بحوثه وخـــبراته ، ويعتمد على موهبته في القدرة على الوصول الى نفوس طلابه .

٨ ـ المشاكل الادارية

ومن نتائج زيادة عدد القبول في الجامعات زيادة الصعوبة في الادارة . فادارة الجامعة تجابه كل يوم مشاكل ذات طابع جديد لا يمكن ايجاد الحلول الحقيقية المناسبة لها الا بالاستعانة باحدث طرق التخطيط والبحث العلمي (نظام التخطيط ـ المنهاج ـ الميزانية) او (نظام الادارة العلمية) .

وكبديل عن هـــذا الاجراء تلجأ بعض الجامعات لأقسام البحث العلمي والادارة فيها لتستوعب المشكلة عن طريق دراستها أملاً في إيجاد الحلول العملية المناســـبة لها على اساس مبدأ (تعلم ـ كيف) .

أن الكثير من الجامعات تبذل جهوداً خاصة لانشاء اقسام جديدة لابحاث وتطوير المناهج ودراستها بأحدث المستويات . ولكن نقطة الضعف في عملها هذا هي ان المحاولة تتركز في الغالب على دراسة نوعية المشكلة في حدودها الآنية وليس على المدى المتوقع من تزايد الكتل الضخمة من الطلبة وتوفير الخدمات لهم.

٩ ـــ تكوين مستوى دراسي متوسط .

وكنتيجة لتعميم التعليم وازدياد نسبة القبول ظهرت بين الطلبة مستويات متفاوتة من حيث القابلية على الدراسة في فترة محددة أوجبت على المسؤولين عن التعليم الجامعي ايجاد حل يصل بهؤلاء الى اكمال الدراسة الجامعية ولو بمدة أطول .

وهناك طريقان يمكنهما ان يصلا بنا الى تحقيق هذه الغاية هما :

١ ـــ استحداث دراسات لايحتاجها المجتمع المتطور أي (ايجاد دراسة جامعية لنوع

من الطلبة كان من الاجدر عدم السماح لهم بدخول الجامعة بسبب رداءة مستوياتهم) .

٢ — تهيئة دراسة جامعية تستغرق وقتاً أطول ، لا يشترط الاستمرار فيها . أي تمكين الطالب من الدراسة في وقت اطول من الوقت الذي يخصص للطالب الاعتيادي واعطائه فرصة ممارسة مهنة في بيئته على ان يعود الى الدراسة متى شاء وعند رغبته في ذلك وهذه هي الدراسة المتوسطة المستوى .

وقد اوكد على وجوب استحداث المستوى الدراسي المتوسط في أحد اجتماعات الطاولة المستديرة لليونسكو [1] حيث قيل ان قسماً من ضياع المواهب ينتج عن فقدان المستوى الدراسي المتوسط وأوصى بايجاد حقل من الدراسة يؤدي الى الحصول على شهادة تتيح لحاملها مهنة ما في الخدمات العامة أو الخاصة ليعود لاكمال دراسته عند سنوح الفرصة . وأوصى كذلك بان تدخل الجامعات في تكوينها ما يمكن به تحقيق هذا النوع من الدراسات (كعلوم المكتبات ، الاقتصاد ، ادارة الاعمال ، الاقتصاد المنزلي ، التمريض ، الخدمات الطبية المساعدة الاخرى كالمعالجة بالوسائل الطبيعية والتقنية الطبية) كما ان هناك انواعاً اخرى من الدراسات الحديثة لتخريج (المشارك في العلوم) و (المشارك في الهندسة) و (المصور المجاز) و (مخرج برامج التلفزيون) و (فن السكرتارية) و (اللغات والترجمة الآنية) والتي اصبحت جزءاً من التكوين الجامعي الحديث .

ولعل خير مؤسسة تمكن حملة شهادات المستوى الدراسي المتوسط من اكمال دراستهم العالية هو (مركز الدراسات المتقدمة للعلوم السلوكية) في ستانفورد — كاليفورنيا ، فهو مركز لدراسات عليا متدرجة ، تتوفر فيها البحوث الرائدة بطريقة فعالة ، يمكن من تنسيقها تكوين المرحلة الثالثة للدراسة وتنظيم مرحلة الدراسة للدكتوراه ورفع مستواها كشهادة مهنية . بهذه الطريقة يتيسر تدريب صفوة من حملة الشهادات الأولية للاختصاص والبحث ، لا يمكن بدون هذا التدرج اعدادهم لتطوير اقتصاديات بلدانهم .

---

(1) Op. cit., § 22

وقد اخذت بعض البلدان النامية بادخال مثل هذا المستوى الدراسي في جامعاتها . ففي السنغال مثلا تتبنى الجامعة المعاهد التقنية الجامعية لتدريب المؤهلين وتهيئتهم للتقدم بالتطور الاقتصادي والتربوي للبلد . وجعلت المناهج تهتم بالعلوم التطبيقية اكثر من اهتمامها بالعلوم الصرفة .

وفي الهند ادخلت الجامعات دراسات في الصحافة ، وادارة الاعمال ، والعلوم البيئية ، والتعاونيات ، والعلوم العسكرية ، ودراسات الاحصاء العالية ، وكذلك التقنية .

وهكذا يظهر ان الدافع لتكوين (الدراسات المتوسطة المستوى في البلدان النامية هو (المتطلبات الموضوعية للتطور) .

* * *

خلاصة الظواهر المستنتجة عن زيادة القبول للطلبة في الجامعات

مما تقدم يمكن القول بايجاز بأن قبول عدد كبير ومتزايد من الطلبة في الجامعات له النتائج التالية :

١ ـ عدم كفاية الابنية ، ومواد التدريس ، والاساتذة ، الخدمات الاجتماعية .

٢ ـ عند ما تحاول الجامعات الوفاء بحاجاتها يزداد الانفاق زيادة غير متوقعة وكبيرة .

٣ ـ لتهيئة مصادر اضافية للانفاق يدخل العامل السياسي عنصراً جديداً في المشكلة بسبب صعوبة البت في اعطاء الأولوية لمطالب الجامعة من بين المطالب الاخرى للأمور العاجلة التي يجب على الدولة القيام بها كالصرف على الامور الصحية ، الدفاع ، والتربية والزراعة .. الخ) وهذا العامل يجعل الدولة امام اختيارين : افساح المجال لحرية التعليم الجامعي او تفضيل المتطلبات الاخرى . وغالباً ما تجد الحكومات نفسها مضطرة امام هذا الوضع الى مساومة ذاتية تؤدي الى تقليل الانفاق على الجامعة .

٤ ـ وتقليل الانفاق يؤدي الى انخفاض مستوى التعليم الجامعي .

٥ ـ وهذا الانخفاض يؤدي الى مشاكل وتعقيدات للطلبة انفسهم . وفي محاولات

ايجاد الحلول لها يكتشف الطلبة انهم بتكوين وحدة طلابية يمكن ان يصبحوا احدى القوى المؤثرة في الجامعة وفي المجتمع . وبما ان وحدة الطلبة تتأثر بعوامل البيئة التي تختلف اختلافات بينة في محيط طلابي كبير فان الطرق المقترحة منهم لحلول مشاكلهم تتباين فتؤدي الى تكوين علاقات متفاوتة بين الطلبة ومدرسيهم أو بين ما يريده الطلبة من مدرسيهم ، وبين ما يريدونه هم من مستوى دراسي .

٦ ـ وتؤدي كل العوامل المذكورة الى ارباك الاجهزة الادارية للجامعة ارباكاً تلجأ معه الى محاولة البحث عن حل لن يكون في الغالب الا توسعاً في التكوين الجامعي ومحاولة جاهدة لمواكبة عصر التطور والحضارة .

* * *

زيادة الاعباء المالية :

تعليل هذه الظاهرة :

لقد اتضح ان زيادة القبول في الجامعات والرغبة في اطلاق التعليم الجامعي له أثر آني من الناحية المالية ، وارتباط كبير بنقاط سياسية حساسة . فمن جراء المطالبة الصريحة بالحق في دخول الجامعة لكل مواطن مؤهل وتهيئة المتطلبات المادية والتربوية لذلك تجد الجامعة نفسها متجهة الى الدولة مطالبة اياها باعانتها على الانفاق على هذه المتطلبات .

ومن هنا تنشأ مشكلة المفاضلة عند الدولة ، التي ستجد نفسها امام مطالب متعددة من كافة اجهزتها مع موارد محددة للانفاق على هذه المطالب . وفي سبيل تفضل الأهم على المهم من بينها ، تبرز المشكلة السياسية التي تتلخص في ان على اي حكومة ذات طابع دمقراطي ان تسير برغبة الاكثرية عند البت في الامور العامة الهامة . وهذا البت يدخل هذه الاكثرية في دوامة بين زيادة الانفاق على المرافق العامة للدولة وبين الرغبة في فرض ضرائب جديدة لسد الحاجة لهذا الانفاق . وفي هذه الدوامة تقع الجامعة في متاهة تجعلها تستنفد الكثير من طاقاتها في محاولة ايجاد المخرج لهذه المشكلة .

اسباب زيادة الانفاق :

ليس زيادة قبول الطلبة في الجامعة هو السبب الوحيد لزيادة الانفاق . بل هناك اربعة اسباب اخرى على الاقل هي :

١ ـ الطلبات التي ترد من الدولة ، والمسؤولين عن الدفاع ، او عن الصناعة حول انشاء او توسيع مناهج بحث علمي في حقل من الحقول تتطلبه الجهة المسؤولة .

٢ ـ الطلبات التي ترد من السلطات الاقتصادية ، او التربوية تبغي فيها من الجامعة ايجاد طرق تدريب حديثة تسد حاجة المستقبل فيما يتعلق بالطبقة العاملة .

٣ ـ الطلبات المماثلة الناتجة عن التطور السريع في التقنية لمختلف الحقول الادارية والصناعية تبرز فيها الحاجة الى (حلقات اعادة التدريب) او (دورات تنشيطية) أو مايسمى (بالتعليم المتواصل) .

٤ ـ زيادة تكاليف البحوث : لقد اصبح التقدم العلمي يكلف الكثير جداً في حد ذاته ، ويدعو الى ضرورة تبديل طرق التعليم من جراء هذا التقدم .

هذه العوامل كلها تلزم الجامعة بزيادة الانفاق ، مما ستعجز عنه في الامد الطويل ان لم تسعفها الدولة .

المدى الكمي لهذه الظاهرة :

لنلقي نظرة على ما حدث من زيادة في الانفاق في مختلف البلدان . ففي الولايات المتحدة الامريكية [1] : كان الانفاق على التعليم الجامعي بكل انواعه الاتحادي ، وفي الولايات والخاص كما يلي : ـ في سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، بلغ الانفاق (٥،٦٨) بليون دولار وفي سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ (١٧،٢٠) بليون دولار ويتوقع ان يصبح في سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ، (٤١) بليون دولار تساهم الدولة في حوالي النصف منها ، والنصف الآخر من النفقات الشخصية .

(1) Op. cit., see pp. 5-6 (Rising costs).

وفي بلجيكا : بلغ الانفاق في سنة ١٩٦٦ (٥٢٤٩ مليون فرنك) وفي سنة ٩٧٠ بلغ (٧٠٥٧) مليون فرنك . ويتوقع ان يكون في ١٩٧٥ (١٠٢٦٣ مليون فرنك) .

وفي المملكة المتحدة : كان الانفاق في سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ حوالي ٣ ملايين باون وفي ٩٣٨ ـ ١٩٣٩ حوالي ٦ر٥ مليون باون ، وفي ٩٤٩ ـ ٩٥٠ حوالي ٢٢ مليون باون وفي ٩٥٥ ـ ٩٥٦ حوالي ٣٦ مليون باون ، وفي ٩٦٦ ـ ٩٦٧ اصبح حوالي (١٨٩ مليون باون) وكانت مساهمة الدولة من هذا الرقم الاخير بنسبة ٨٣ بالمائة والبقيـــة من مصادر اخرى ، بينما كانت النسبة في البداية لا تتعدى ٣٦ بالمائة وهذا يرينا مقدار سيطرة الدولة على الجامعة في الوقت الحاضر .

وفي بعض الدول النامية :

كالسنغال : حيث يبلغ انفاقها على جامعة داكار حوالي ١٠ ملايين دولار سنوياً وهو رقم كبير بالنسبة لاقتصاديات هذا البلد لو لا مساعدة فرنسا لها .

وكالهند التي انفقت حوالي ٢ بالمائة من ميزانيتها على الجامعات في سنة ٩٦٧ . والتي تأمل ان يصبح ٣ بالمائة في سنة ١٩٧٧ .

وفي بعض دول امريكا اللاتينية :

تزداد نسبة الانفاق على الجامعات حوالي ٥ر٣ ٪ من ميزانيتها سنوياً بينما يصبح هذا الرقم حوالي ٦ ٪ في البعض الآخر . ففي كولومبيا مثلا كان الانفاق على الجامعات في سنة ١٩٥٩ (١٣ مليون دولار) واصبح سنة ٩٦٧ (٦٠ مليون دولار) ولنفس الفترة في المكسيك ارتفع الرقم من (٢٧) الى (٩٨) مليون دولار وفي نيكارغواي من ٣ و٠ الى ١ر٢ مليون دولار . بينما في بيرو من (١٧) الى (٧٦) مليون دولار .

نتائج هذا الوضع :

من نتائج ازدياد الانفاق على الجامعات يتحتم على الدولة ان تتحمل العبء الاكبر لتهيئة المال لهذا الغرض ، وهذا الوضع يجعل من امر استقلال الجامعة شيئاً حدياً بالنسبة

للدولة نفسها . وقد تكون هذه الظاهرة اقل حدية في الولايات المتحدة لان الدولة تشارك في حوالي نصف نفقات الجامعات . ولكنها اشد وضوحاً في بقية البلدان الاخرى خاصة في تلك التي تتحمل الدولة كل اعباء الانفاق على الجامعات فيها .

ففي بريطانيا جاء على لسان لجنة المنح للجامعات ما يلي :

اننا مهتمون بامر التأكيد على حياة جامعية وخلاقة تزدهر في هذا البلد بلا تدخل من الحكومة ونطمن في الوقت نفسه دافعي الضرائب في ان صرف هذه الاموال سيكون بالوجه الذي يعود عليهم بأفضل النتائج [1] . ولعل اهم ما في هذا القول هو (المبدأ) الذي يعني ادراك كون الجامعات تكون جزء من النظام التربوي المخطط لمواجهة حاجات المجتمع ، والذي يأتي ضمن نظام ديمقراطي تتبناه سلطاته السياسية . ان هذه اللجنة تعترف بان المواطنين والصحافة والبرلمانات تظهر اهتماماً كبيراً ومتكرراً ليس بأمور طلبة الجامعة فقط وتصرفاتهم ، بل بدور الجامعات في تهيئة الايدي الماهرة ، وفي هجرة الكفاءات . واستقلال الجامعة يجب ان يحسب له حساب بين طرفي المشكلة ، والتي في طرف منها (لو ان الجامعة عملت بما تراه صحيحاً من وجهة نظرها دون اعتبار للحاجة الوطنية فهناك خطر الفوضى داخل الجامعة تحت ستار الحرية الجامعية) ، وفي الطرف الآخر (لو أن التقتير كان العامل المسيطر على الجهة الحكومية التي تهب المال للجامعة فسيعني ذلك ضعف نمو منشآت الجامعة ان لم يكن وقوفها وتلكؤها ان عاجلا او آجلا) .

وفي السويد اثيرت قضية استقلال الجامعة بطريقة مماثلة وكان المألوف في التقاليد الجامعية ان مجالس الجامعة وسلطاتها تملك حق القرار في كل الامور العلمية ، كما تملك الحق في صرف موارد الجامعة على الوجه الذي تراه مناسباً ، الا أن الوضع تبدل منذ ١٩٦٤ حيث اصبحت رئاسة الجامعة جزءاً من ادارة الدولة . ولكن الجامعات ما زالت محتفظة

---

1 - Max Beloff. "British Universities & the public Purse" Minerva. Vol. V, NO 4, Summer 1967, p. 527.

بكامل حريتها العلمية وبجزء من حريتها الادارية وتسير نحو التبلور في اطار السلطة السياسية لهذه الحاجات [1] .

أما في الدول الاشتراكية : فقد جاء في تقرير مؤتمر الطاولة المستديرة لليونسكو [2] حول الوضع ما يلي : (تلعب الجامعة دوراً له اهمية خاصة في المجتمع يمكن به ايقاف استغلال الفرد للفرد الآخر ، وكبح الاضطهاد العنصري والقومي ، وانهاء احتكار وسائل الانتاج . فالجامعة في المجتمع الاشتراكي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجماهير الشعب ، ولها اثر قوي في كل اوجه الحياة الاقتصادية ، والتربوية ، والسياسية .) وهكذا نرى ان وجهة نظر البلدان الاشتراكية للجامعة هو انها يجب ان تندمج اندماجاً كلياً بالمجتمع ، وبالنتيجة فان عليها ان تتخلى عن جزء من استقلالها .

وفي بعض الدول النامية : نجد حال الجامعات فيها قريباً مما هو عليه في البلدان الاشتراكية حيث تعتبر الجامعة في هذه البلدان احد عوامل التطور فيها ولما ان هذه الدول تتحمل عبء الانفاق الكامل على جامعاتها ، وهو غالباً ما يكون عبئاً ثقيلا ، فانها لا يمكن ان تنظر الى هذه الجامعات الا انها احدى الوسائل التي تعمل لتنفيذ سياسة ذلك البلد . اننا نلاحظ احياناً ان قسما من قيادات هذه البلدان تجد نفسها في شك من استجابة النخبة المصطفاة في الجامعات ، لذا فلا تدع لهم حرية تصريف امور الجامعة على الطريقة التي يرتؤونها .

من كل ما تقدم يمكن اجمال عوامل زيادة الانفاق واثرها كما يلي :

١ ـ ان زيادة الانفاق على الجامعات تتحملها الدولة باستمرار (نصف الانفاق في الولايات المتحدة ، وثلاثة ارباعه في البلدان الصناعية ، وكله في البلدان الاشتراكية) .

---

1 - This represents a Summary of the replies given to I. A. U. questionaire by Rector Stjernquist.

2 - Document ED/CS/ 261/5, 14

٢ ـ ويؤدي هذا الى زيادة تدخل الدولة في أمور الجامعة . غير أن حرص الجامعات على اســـتقلالها ادى الى تفاوت في النجاح لابقاء هذا الاستقلال . ففي البلدان الصناعية الغربية بقي مبدأ استقلال الجامعة قائماً الى حدّ بعيد بينما احتفظت جامعـات البـلدان الاشتراكية بقسط اقل من هذا الاستقلال .

٣ ـ ولـكن جميع الجامعات في العالم ارتضت ان تجعل نفسها تحت تصرف المتطلبات الرئيسية للمجتمع ، والتي تحدد من قبل سلطاته السياسية .

٤ ـ ان سيطرة الدولة وهي تتأثر بالرأي العام والوضع السياسي ، تضع على الجامعات قيوداً مالية متأتية من الامكانيات المتوفرة ومن الحاجة للتوسع والتقدم .

* * *

التطور السريع لوظيفة البحث :

تكاد هذه المشكلة ان تـكون من مشاكل البلدان الغربية الصناعية وحدها ، فأهميتها ضئيلة في الاتحاد السوفياتي والبـلدان الاشتراكية التي توكل وظيفة البحث وتطوره الى مجامعها العلمية دون ان تتجاهل العلاقة بين التدريس في الجامعات وبين اجراء البحوث فيها .

المدى الـكمي للمشكلة :

لنلق نظرة على ضخامة هذه المشكلة في عدد من البلدان كي يتسنى لنا تقـــدير اهميتها . ففي (الولايات المتحدة الامريكية) : (حيث تعتبر هذه الولايات في عصر ما بعد العصر الصناعي الذي يتميز بكون البحث العلمي قد اندمج فيه بنظام معهدي متماسك ليشكلا محور سياسة التعليم) . توسع البحث في الجامعات فيها بسرعة ادت الى زعزعة بقية اوجـــه النشاط الجامعي ، ومثله حصل في الانفاق على هذه البحوث . وفيما يلي بعض الارقام التي تصور النفقات في هذا المجال ففي سنة ٩٥٢ بلغ الانفاق على البحوث (٣١٧) مليون دولار منها (٧١ مليون) على البحوث الصرفة و (١٦٩) مليون على البحوث التطبيقية و (٧٧) مليون على التطور . وبلغ الانفاق في سنة ٩٦٤ (١٧٣٧) مليون دولار موزعة بحوالي (٨١٥) على البحوث الصرفة و (٥٧٧) مليون على البحوث التطبيقية و (٣٣٥)

على التطور . وهكذا نرى ان زيادة الانفاق قد تضاعفت خمس مرات في مدى اثنتي عشرة سنة . وهذه المضاعفة كان اكثرها في مجال البحوث الصرفة اذ بلغت النسبة حوالي (١١) ضعف . واذا القينا نظرة على المساعدات الفدرالية للجامعات [1] في سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ عرفنا مدى تشجيع البحث في المستوى الجامعي ، فقد بلغت المساعدات في هذه السنة (٣٤٥٠) مليون دولار منها (١٤٥٠) للبحوث و (٥٧٠) للانشاءات و (٦٢٠) لأمور الطلبة و (٤٤٠) للمعاهد و (٣٧٠) لامور متفرقة .

اما في الدول الاخرى : فمن الصعب ان نجد في ميزانيات الجامعات ارقاماً تدل بدقة على ضخامة البحوث وعندما تكون في ميزانيات بعضها ارقام للصرف على الامور العلمية يتعذر معرفة مقدار ما يخصص للصرف على البحوث من هذه الارقام .

ان مكانة البحث في الجامعات والانفاق عليه اصبح متعاظماً . وعندما نجد تزايد نسبة الانفاق على البحث في بلد ما ندرك بأن هذا البلد قد اصبح متقدماً ، او انه قد خطا في الحقل الصناعي خطوات كبيرة .

ففي اليابان مثلا يزيد عدد الباحثين في الجامعات على عدد الاساتذة وتزيد كذلك نسبة معاهد البحث ودورها في الجامعة على معاهد التدريس .

وفي السويد : تؤكد الجامعات على نوعية الرابطة بين الدراسة والبحث وعلى دور البحث التطبيقي في تدريس العلوم التربوية والاقتصادية والطبية . وعلى الرغم من وجود ميل الى جعل الدراسة في بداية كل اختصاص تعليمية صرفة وخالية من البحوث (ليسهل التعامل بها مع كتل كبيرة من الطلبة داخل وخارج حرم الجامعة) فان ادخال البحث في المرحلة الثانية من الدراسة أصبح امراً مفروغا منه .

وفي الهند :

وكمثل للدول النامية . حيث الحالة الاقتصادية فيها بطيئة النمو ، وحيث لا يوجد

---

1 - See ibid., p. 39

العدد المراد من الباحثين المؤهلين نجد ملامح مثل هذه الدول تحدد في تطوير البحث بأولوية اوجه الصرف وبالامكانيات له ، فتصبح البحوث التي تجري في مثل هذه الحالات بحوثاً تطبيقية يتطلبها التطور الاقتصادي لذلك البلد . وفي مثل هـذه الظروف يصبح الباحث الناشيء متذمراً لعدم وجود الامكانيات الكافية لديه للتقدم بابحاثه وتطويرها الى المستويات العالية فيبدأ بالتطلع نحو وضع افضل يرضي طموحه ورغباته . ومن هنا يكمن الخطر في هجرة الكفاءات حيث تجذبهم البلدان الغنية بامكانياتها وتوفر لهم الاجهزة والمال للبحث . ومن الحلول المقدمة لايقاف هـذه الهجرة هي انشاء (مركز الدراسات العليا) في الدول الغنية يخصص لها من المال والوسائل ما يكفي لتوفير فرصـة البحث لاصحاب الطموح ، وامتصاص اعدادهم والاستفادة من قابلياتهم .

وفي البلدان الاشتراكية : وعلى الرغم من اختلاف التكوين الجامعي عما هو عليه في اي مكان آخر نجد البحوث تحظى بالاهتمام الكبير على الرغم من ان الحجم الاكبر منها قد اوكلت الى المجامع العلمية . ولعل تعبير الاستاذ «سيرجيف» هو خير تأكيد على اهمية البحث في الجامعة اذ قال (ان القيمة الاساسية للنظام الجامعي تتكون من وحدة البنية بين التعليم والبحث) .

نتائج التطور السريع للبحوث :

نتيجة للاهمية المتوقعة من دور البحوث العلمية في الجامعات ـ سواء كانت هذه الاهمية بسبب التقدم العلمي والتقني المحرز منها (كما في المجتمعات الغربية) ام بسبب الحاجة اليها للتقـدم الاقتصادي كما (في الدول النامية) ام لتحقيق الاهداف التي تضعها الدولة كما (في البلدان الاشتراكية) ـ تميل الدول الى زيادة تدخلها في امـور هذه البحوث وبالتالي في امـور الجامعات غير ان اجماع الجامعات في كل مكان على محاولة الحفاظ على كيانها واسـتقلالها المستند الى اوضاعها واعرافها ومواردها هو الذي يوثق مكانتها في المجتمع .

فالجامعات لا يمكن ان تقوم بدورها في اي مجتمع معاصر الا اذا نجحت في التنسيق بين نهجها وبين متطلبات المجتمع (اي في استقلال فعال مع قبول توجيه من السلطة السياسية) وهما امران ان لم ينظر اليهما بعين ملاحظة تستوعب الاعتبارات المحيطة بهما كافة، لاصبحت الجامعة غير وفية بمهمتها للمجتمع .

ان اسلوب التدافع بين الطرفين (الخدمة) ونمو (المعرفة الحرة) ، او بين (الخضوع للقوة السياسية) و(الاستقلال الحقيقي للجامعة) هو الذي يحدد الحوار للحياة الجامعية. من هنا تأتي الحاجة الى الرجال الاكفاء الذين يتمكنون من تحقيق هذا التوازن الفعال والتكييف السليم للجامعة في وسط بيئتها الاجتماعية .

أثر العوامل الخاصة :

تشعر الجامعات من أثر العون المادي لها بأن استقلالها اصبح مهدداً في الكثير من الاحيان ، وتدرك بأن الاحساس (بالحرية الجامعية) له تأثير نفسي على منتسبيها يجعلهم اكثر استجابة للاعتبارات المهنية والمعرفية الجامعية منها الى الأوامر التنظيمية والادارية . وان الدولة غالباً ماتضع نفسها في هالة من (المصلحة العامة) او (الأمن القومي) او (التطور الاقتصادي) أو غير ذلك مما يقلل الاحساس بخسارة فقدان استقلال الجامعة. كل هذا يضع الجامعة في مجال (اشبه بحال القطاع الخاص داخل الوضع الاقتصادي للقطاع العام) تحاول الابقاء عليه لتبقى على شيء من استقلالها ولئلا تذوب كلياً في المجتمع التي تعتبر هي مسؤولة عن تطويره ورفع مستواه .

وهناك عامل آخر يحدد علاقة الدرس بالبحث في الجامعات هو ان وظيفة التدريس في الجامعة تبدو وكأنها استجابة لحاجات شخصية معينة داخل كتلة المجتمع ، بينما تبدو وظيفة البحث وكأنها استجابة لاحتياجات جماعية ذات نفع عام . لذا ففي توسيع وظيفة البحث تكامل غير مباشر بين الجامعة والمجتمع ، وعلى الرغم من ان البحث يعطي الباحث حرية كبيرة في العمل ويعفيه من تقييم نجاحه ، فان الحرية التي يحتاجها المدرس هي حرية اجتماعية في طبيعتها تخضع للتقييم الآني والآجل من الفرد ومن المجتمع .

ان قيام هاتين الحريتين في الشخص الواحد وتحديد علاقتهما ببعضهما امران لهما الاهمية القصوى في الشخص الجامعي الحق .

نوع العلاقة بين البحث والتدريس :

ان تطور فعالية البحث يساعد الجامعة ليس في تدريس نتائج هذه البحوث نظرياً بل في استعمال طرقها واجهزتها . ومع تقديم هذه المساعدة القيمة فان البحوث وزيادة كميتها تكلف الجامعة بأمور منها تعيين المختصين للقيام بها ، وتهيئة الظروف والمهيئات لاجراء البحوث في داخل الجامعة ، بالاضافة الى ان الجامعي الذي سينصرف للبحث سيهمل وظيفة التدريس الى حد ما وسيصبح في آخر الأمر اقل كفاءة أو انصرافاً لها . وما اكثر ما اصابت الخيبة الكثير من الطلبة الذين كانوا يأملون لقاء احد الاساتذة ذوي الشهرة العالمية فلم يتيسر لهم لقاؤه بسبب انصراف الاستاذ لبحوثه التي يطالبه بها المجتمع او الدولة .

يشعر الكثير من الباحثين ان التدريس وظيفة ثانوية تمثل عبئاً لاستنفاذها قسماً من وقت بحوثهم المولعين بها ، ومن هنا جاء القول بأن كمية البحوث في جامعة ما لها تأثير ضار على نوعية التدريس . غير ان التأمل يظهر ان هذا الأثر متأت من فصل البحث عن التدريس وليس من تضادهما . فاعطاء مهمة التدريس بيد نخبة من الاساتذة وبعدد كاف ، وايكال البحوث اليهم في معهد واحد يضم هاتين الفعاليتين له مزايا كثيرة منها :

١ — تمكين المدرس من ايصال العلم كما هو الى الطالب وتزويد الطالب بتلبيق حقيقي للواقع .

٢ — تمكين الطالب من التعرف على الاجهزة التي لم توضع لغرض التدريس فقط ، بل تلك التي كانت اداة حقيقية للبحث .

٣ — جعل الاستاذ الذي يدرس ويبحث اكثر قابلية على اكتشاف المواهب في طلابه وتنميتها وتوجيهها بحكم طبيعة منهج البحث الذي يتبعه .

٤ — تمكين الطالب المتقدم من مساعدة استاذه في بحوثه بصفة مساعد باحث

وتمكين طلاب الدراسات العليا الذين يقومون ببحوث لنيل درجتهم من مساعدة الاستاذ في تدريسه .

٥ — الجمع بين البحث والتدريس يفتح آفاقاً جديدة في المناهج الجامعية . ويبعد عنها جمودها الذي يمكن ان يجعلها بمرور الزمن اشبه بدائرة معارف منها الى مناهج دراسية .

٦ — ومحيط مثل هذا يكون دوماً مصدر نشاط وفعالية لمن هم في اطاره ، ويؤدي الى تفتح القابليات والمواهب عندهم .

الخصام بين القديم والحديث :

ان اعطاء الاهمية للبحوث في الجامعات يؤثر في ميزان المعارضة التقليدية بين الانسانيين الذين يذهب تفكيرهم مذهباً تربوياً إفتراضياً وليس علمياً تجريبياً ، وبين العلميين الذين يرون ان الكفة الراجحة هي للعلم التجريبي وليس للتربية الافتراضيه . وهذا هو الطراز الجديد من الخصام التقليدي بين (القديم والحديث) .

ان التطور في البحوث العلمية واجهزتها (حتى في العلوم اللغوية والاقتصادية والاجتماعية) خلقت جواً وطرازاً من التفكير يحبذ (الحديث) . فبالمقارنة التجريبية تتوضح الطبيعة التربوية في الاستنتاج ، وبتجسيد الخصائص تتوضح اهميتها ويوضع العلم في خدمة الفعاليات التربوية .

يمكن ان يقال ان كمية البحوث تساعد دوماً على تنشيط الاحساس بالنوعية في اي اختصاص كان .

نتائج ازدياد تطور وظيفة البحث :

١ — ان تطور البحث في الجامعة يقلب الميزان الوظيفي لها ، ويزيد من تدخل السلطة في امورها بسبب زيادة اعتمادها على الدولة في مصادر الانفاق .

٢ — هناك رغبة في كل مكان للابقاء على شخصية الجامعة بالحفاظ على ذاتيتها المتمثلة في استقلالها المرتكز على وضعها وتقاليدها واعرافها ومواردها .

٣ — لا يمكن للجامعة ان تلعب دورها في المجتمع المعاصر الا اذا وجدت المتطلبات الاساسية لتوازن وتقدم البيئة التي هي فيها ، والا إذا نجحت في التنسيق بين استقلالها وبين قبول درجة من سيطرة الدولة عليها بطريقة يجب ان لا تكون اعتباطية صرفة او انكماشية صرفة .

٤ — وظيفة البحث ليست مثل وظيفة التدريس ، فهي موجهة بصورة خاصة الى الاشخاص بدلا من المجتمع ، واكثر امكانية في دمج الجامعة بالبيئة التي حولها .

٥ — لوظيفة البحث اثر في تطوير وظيفة التعليم عند الاستاذ اذا عولجت بروح متفهمة وبمحاولة جادة .

٦ — الخصومة بين القديم والحديث سائرة نحو ترجيح الحديث الذي باستقصائه العلمي للقيم التربوية يؤكد على ان كمية البحث تخدم نوعية الوعي لها .

ـ الفصل الثالث ـ

الجامعة ومسؤولياتها الحديثة

اتضح من دراسة الوجه الكمي للمتطلبات الحديثة التي اقتضتها زيادة عدد الطلبة وزيادة الانفاق وتوسع وظيفة البحث ان هذا التغير ادى الى تغير في كيان الجامعة نفسها وفي علاقتها بمؤسساتها وفي مكانتها في المجتمع .

واتضح ايضاً ان هناك وجهاً كيفياً للمتطلبات لا يمكن اعتباره منفصلاً عن الوجه الكمي ، ان لم نقل انه جزء منه ، وتحدده المتطلبات التالية :

١ ـ متطلبات التطور الاقتصادي :

اعتبارات عامة : من المعلوم ان طابع اى جامعة هو طابع بيئتها الاجتماعية وكلما كان دور الجامعة مندمجاً في البيئة كانت خدمتها لتلك البيئة اكبر . ومادامت المجتمعات الحديثه تطمح في ان تبلغ افضل درجات التطور الاقتصادي فان للجامعة دوراً يمكن ان تلعبه في تحقيق هذه المطامح للمجتمع ومكانة ستتبوؤها عند القيام بهذا الدور .

لقد ورد في تقرير (سكيزيبالسكي) [1] في اجتماع وزراء التربية الاوروبيين في النمسا عام ٩٦٧ (ان دور الجامعه الاساسي هو تدريب وتهيئة الاختصاصيين الذين يتوقع منهم

(1) Acces to Higher Education from the Point ot view of the present and foreseeable development needs of the community, UNESCO (ED . 68 / D . 38 / F , 1968) .

تطوير اقتصاديات ذلك البلد) او بتعبير اوسع (ان الوظيفة المثالية للجامعة هي ان تأخذ على عاتقها ايجاد التوازن بين الاسباب والنتائج للمهارة التي يكتسبها الطالب في الجامعة والتأثير الذي يظهره اكمال الدراسة على التطور الاقتصادي) وهذا يعني ان علينا وقبل دخول الطالب للجامعة ان نتأكد من ان هذا الطالب يتمتع بموهبة سيؤدي صقلها وتهذيبها الى قدرات تمكنه من تقديم النفع لبلده في اختصاص يحتاجه ذلك البلد . اذاً فمن وجهة نظر اقتصادية واجتماعية لا تكمن اهمية التربية الجامعية في مقدار عدد الطلبة المتخرجين من القطاع التربوي والاقتصادي ، بل في التأكد من ان لديهم المعرفة المطلوبة والكفاءة التقنية ، وان دوافعهم سليمة وانهم يتحسسون واقع مجتمعهم . في هذا الطريق يجب توجيه التعليم الجامعي وتكييف اسلوبه وفق قواعد وواقع البيئة الاجتماعية والاقتصادية .

مشكلة توقع اعباء طارئة :

على الجامعات تدريب طلبتها بالشكل الذي يهيؤهم لمهنة المستقبل وبالطريقة التي تكفل لهم حسن هذا التدريب ، وبالعدد الذي يحتاجه المجتمع بعد سنوات بالرغم من صعوبة تقدير هذا العدد او طبيعة الاختصاص للمهن ذات المستوى العالي التي يحتاج اليها مجتمع يتطور سريعاً في تقنية .

ان الجامعات الحديثة تجري الآن الكثير من البحوث لمعرفة التطور الذي يصيب المجتمع من جراء الاكتشافات العلمية وادخالها الى الحياة العامة والتي تؤدي بدورها الى تبدل الحاجة الى نوعية وكمية الخريجين والذين يجب ان تهيؤهم الجامعات . وليس بامكان اي جهة ان تقول الكثير عن ماهية التطورات وعن الاستعداد لسد احتياجاتها ولكن العبء الطارىء هو ان تتخذ الخطوات لمعرفة احتمالات التكوين الجديد وما يتبع ذلك .

طريقة التعلم اساس التعليم :

ان التعليم السليم هو ان يعطي الطالب الجامعي المعرفة التي تساعده في حياته العملية

على حل المشاكل التي لم يتعلم حلها في الجامعة ، ولنضرب مثلا بالمهندسين اذ يؤمل ان تعطيه الدرسة الجامعية الكفاية من العلم في اختصاصه وكذلك الطريقة التي تمكنه من الاستفادة من هذا العلم عند ما يواجه مشكلة تطبيقية في حياته العملية بعد التخرج والتي هي في الواقع امتحان لعلمه ومواهبه التي رعتها الجامعة اثناء دراسته . وعلى حسن ما استوعبه اثناء الدراسة يتوقف نجاحه امام هذه الامتحانات العمليـــة في اختصاصاته الهندسية .

ان الافراط في التخصص والتدريب كما هو الحال في بعض الدراسات يمكن ان يقف عقبة امام اى تكيف في المستقبل بعكس ما يمكن ان يؤدي اليه التعليم العام والخبرة الواسعة في الحقل التقني والتي تعطي خريج الجامعة تكويناً واسعاً وقابلية اكثر للملاءمة في عصر التطور السريع .

متطلبات التعليم الاختصاصي :

وتوجز بما يلي :

١ ـ التهيؤ لتوقعات بعيدة الامد في طرق هذا التعليم لذوي الدور الفعال في المجتمع .

٢ ـ معرفة قوانين التطور التقني والاقتصادي لكل حال .

٣ ـ توضيح اهداف التعليم العالي وما ذا يعني تعليم اي شيء في منظار تطبيقه .

ان التوقعات لهذه المشاكل الثلاث جاءت في تقرير الطاولة المستديرة لليونسكو الذي جاء فيه (قيام التدريسات العلمية في احدى الدول الاعضاء يجب ان يهدف الى التهيؤ لتوقع وضع أمثل في التكوين الاجتماعي والمهني للمجتمع . والاستفادة من هـذا كله كأداة في التطور الاداري للتعليم العالي .

ويعتبر (كمفر) [1] ان الخطوات المثلى في التعليم للبالغين والتي تعتبر مثلى لاى مستوى

---

(1) See Kempfer . Adult Education New York , 1965. chapter 2 , pp.20 -24 dealing with the « thinking process » .

في التعليم ، خاصة في المستوى الجامعي ، هي :

١ ـ تحديد المشكلة وفهم طبيعتها .

٢ ـ ايجاد الحقائق عنها.

٣ ـ تحليل هذه الحقائق وتقييمها .

٤ ـ البت وانتقاء الملائم من بينها .

٥ ـ العمل وتنفيذ ما بت فيه .

٦ ـ تقييم نتائج هذا العمل .

وهذه المراحل يجب ان تخضع للبحث والدرس لتتضح الغاية التي يمكن ان تتحق من تعليم اي موضوع والفائدة التي تتأتى من العمل فيه ، وكيف يمكن جعل التكامل بينها اكثر خدمة لغاية معينة .

والتعليم المهني المبني على العمل الجماعي وعلى تحمل المسؤولية هو التعليم الذي يؤهل ذوي القدرات المتعددة الذين يتمكنون من تكييف انفسهم للاستفادة من تعلمهم عند مواجهة امتحان تلك القدرات في واقع الحياة .

ففي البلدان الاشتراكية :

توجد هذه المشاكل نفسها ولكن حلها يكمن في تقنية التخطيط ، لأن الحاجة الآنية هي تخريج عدد يكفي لمواجهة حاجة المركب الاقتصادي .

وفي التقرير الذي كتبه (الاستاذ كابتسا)[1] يتضح كيفية توجيه هذه الوظيفة في الاتحاد السوفيتي:(لايحدد عدد الطلبة وفق تقليد متبع في جامعاتنا اوالرغبة في اي مهنة اواختصاص بل تحدده حاجة المجتمع ، لان الدولة تكفل لاي متخرج عملاً في اختصاصه ، وبما ان التعليم العالي في هـذا البلد مجاني للجميع فان الدولة ترسل هذا الخريج الى المكان الذي تكون الحاجة اليه على اشدها . ولكن الذي يحدث في الواقع هو ان امام الخريج عدة

(1) Kapitsa reply to I. A.U. Questionaire (Henri Jane report)

عروض للعمل ينتقي منها لنفسه ما يناسبه ، فاذا ما تضاربت رغبته مع رغبة الدولة فان الدولة تلزمه على ان يخدم في المكان الذي تحتاجه فيه ولمدة ثلاث سنوات . ويتولى توزيع الخريجين على مختلف الاماكن مجلس جامعي مكون من عميد تلك الهيئة ورئيس القسم في ذلك الاختصاص وممثل عن الطلبة وآخر عن المصلحة او الدائرة المعنية ، ولانتقاء مكان العمل يؤخذ بنظر الاعتبار قابلية الطالب ـ من خلال سني دراسته ـ وحالته العائلية ومواهبه الشخصية ورغباته ، اضافة الى العوامل الاخرى ان وجدت ، واذا ما كان صاحب الشأن متزوجاً فان احد الزوجين فقط يخضع لاعتبارات انتقاء محل العمل ، والخريج المعين في مكان ما تحميه قوانين خاصة تكفل له ان لايستخدم في عمل الا في اختصاصه ، وعلى الجهة التي تستخدمه ان توفر له ظروفاً معاشية وحياتية مقبولة) .

ان ما جاء في هذا التقرير يوضح ان جهاز تنظيم عدد الاختصاصيين يبدأ من تحديد عدد الطلبة الذين يجب ادخالهم الى الجامعة لدراسة ذلك الموضوع ، وهذا كفيل بعدم تخريج اختصاصين في فرع ما زيادة على ما يتسع لهم مجال العمل فيه . ويضيف صاحب التقرير ان نسبة الخريجين الذين لم ترضهم نتائج هذا التنظيم هي قلة لا يحسب لها حساب ، وهم عادة من الطلاب المهملين في دراستهم والذين يطمعون بفرص تساوي فرص المتفوقين من زملائهم .

ويصف (الاستاذ سيرجيف) خصائص الجامعات السوفياتية بما يلي :

تختلف الجامعات السوفياتية نوعياً عن مثيلاتها بانها سهلة المنال ، وديمقراطية الخصائص. فالتعليم مجاني ، وحاجة الطالب المادية مكفولة تماماً ، والقبول في الجامعة موضوع على اساس واضح ومقاييس تعتمد على معلومات الطالب وقدرته عند الدخول ، وهي تتميز بالارتباط الوثيق فيما بينها فيما يتعلق بطرق التعليم والبحث العلمي والانتاج . وفي اثناء الدراسة يتمكن عدد غير قليل من الطلبة من المشاركة في اعمال الجامعة العلمية اذ يتمكنون من القيام بالتطبيق العملي ذي الطبيعة الانتاجية في معاهد البحوث ومعاهد التربية

ومراكز الصناعة والزراعة كما يمكنهم المشاركة في البعثات العلمية ايضاً . وهكذا فان محاولة حصولهم على الشهادة لن تكون نظرية صرفة ، بل مكتملة بتعلم الحل العملي للمشاكل الاساسية . واطروحاتهم أما ان تنشر في المجلات الدورية أو أن تحفظ في مؤسساتهم الانتاجية للاستفادة منها .

كل هذه الخطوات تؤدي الى التوافق في الرغبات بين الجامعة والدولة . فالدولة بتمكنها من تطبيق مبدأ التخطيط المتطور في الجامعات تصبح ميالة لتقوية هيكل الجامعات سواء بدعمها مادياً أم بجعل جهدها مثمراً لصالح المجموع كله .

اما في الدول النامية :

حيث تصبح الحاجة أشد واكثر مجالة للتقنيين ، فانها تميل الى جعل متطلبات التعليم الجامعي اكثر تبسيطاً واشد استقراراً . فجامعة داكار [٢] مثلاً : والتي تسير على هدى الجامعات الفرنسية تشعر بالحاجة لان تكيف نفسها لمختلف الظروف ، فهي تحاول في الوقت الحاضر اعادة تشكيل الجامعة للتمكن من تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو تلبية حاجة المجتمع المتطور وذلك باعطاء الأفضلية لإعداد خبراء مهنيين يمكن الاستفادة منهم لاقتصاديات البلد وخدماته المدنية .

وهكذا نجد ان التطور التقني السريع في البلدان المتقدمة الذي يجعل الحاجة ماسة لخريجين متعددي القدرات يختلف كثيراً عما هو عليه في البلدان النامية التي تتحدد حاجتها بتهيئة عدد اكبر من التقنين في فروع الاختصاص التي يحتاج اليها البلد لتطوير اقتصادياته ، ولذا تميل اكثر هذه الدول الى اتباع نظام (المستوى الدرامي المتوسط) اذا كانت لها الامكانيات على تطوير جامعاتها في هذا السبيل .

الحاجة الى الاختصاصيين بالادارة :

هناك حاجة ماسة وعاجلة في كل الدول للاختصاصيين في الادارة العامة وادارة الاعمال

(2) Reply by Dean Seydousy to the questionnaire of . I. A . U.

تفرض هذه الحاجة في الدول الصناعية مستوى عالياً من هؤلاء الاداريين لهم القدرة على التنظيم الحديث وعلى تكوين حقول الترابط في (الادارة العلمية) . ان التكامل بين العوامل المتعددة المعقدة في أي مشروع (علمي تقني اقتصادي قانوني ... الخ) واخضاعه لنظام عمل متماســـك ، يجعله واقعاً تحت ما يسمى (بالادارة الحديثة) . والجامعة هي الجهة الملزمة بمواجهة هذه الحاجات المتداخلة للتطور الحديث .

اما في الدول النامية فيكفي في هذه الحاجه ان يكون الاداري في مستوى منظم قدير وقائد حسن للمجموعات الانسانية والتقنية ذات الحجم المتوسط لمجتمع فيه مزيج من مستوى تقليدي وحديث .

الحاجة الى اختصاصات جامعية :

ان التطور الاقتصادي يدعو عادة الى توفير اختصاصات جامعية جديدة لم تكن المجتمعات الحديثة بحاجة اليها قبل تطورها مثل (شؤون الريف) و (مصادر الميـــاه) و (التلوث) و (المناهج الدولية) و (السكان) و (الدراسات الوثنية) و (الدراسات الزنجية) وغيرها وكلها تمثل الاستجابة للحاجات النابعة من التكيف الخاطيء للمشاكل الناتجة عن التطور في المجتمعات الحديثة .

وللدكتور «أوهاما» رأي في ان اليابان أكثر حاجة الى الاختصاصات الجامعية الجديدة الآتية : (تخطيط المدن) و (الدفاع الوطني) و (السكان) و (تلوث الماء والهواء) ويؤكد على ان الحاجة اليها يجب ان تكون من اعلى المستويات .

اما في الدول النامية مثل دول امريكا الوسطى فقد نجحت بعض الجامعات هناك في دمج اختصاصات متعددة مع التدريس الجامعي كما انها اوجدت دراسات جامعية جديدة . ففي كولومبيا مثلا أوجدت دراســة (الزخرفة والاعلان) و (العلاقات الصناعيـــة) و (السياحة) و (هندسة الالكترون) و (التغذية). وفي «المكسيك» اوجدت دراسة (الفيزياء الرياضية) و (الإعلام) و (الهندسة النووية) و (تدجين الحيوانات) . وفي

« بيرو » اوجدت دراسة (علم المحيطـــات) و (الصيرفة) و (علم النفس الكيمياوي) و (المسمّكات) . ويظهر من كل ذلك انّ بلداً قد يحتاج الى اختصاص او دراســـة جامعية في احد فروع المعرفة لايحتاج اليه بلد آخر ، والمستوى لهذه الدراسة يختلف في بلد عنه في بلد آخر ، وسيان تكون الدراسة مؤدية الى دبلوم او دكتوراه ، فالابداع امر نسبي ويجب ان ينظر اليه ويقيّم حسب الوضع الخاص الذي يتوفر فيه .

٢ ـ المطلب الاجتماعي : دمقرطة التعليم

يعتمد تحقيق هـذا المطلب على عدة عوامل اقلها شأناً هي الجامعة نفسها ، فالطالب عند دخوله الجامعة يكون قد تأثر من قبل بهذه العوامل واتخذ لنفسه الطريق الذي سيمضي فيه سواء كان هذا الرأي صادراً عن وعي او بدونه ، وهـــذه العوامل توجز بما جاء في تقرير اليونسكو في اجتماع وزراء التربية الاوربيين في فينا ١٩٦٧ [1] ، (انّ الطبقية الاجتماعية والرغبات والشخصية ، كل هذه ومن خلال انعكاسها على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تظهر حقيقة هي : قلة تمثيل الطبقة العاملة في نسبة القبول في الجامعات).

ففي بلجيكا مثلا تبلغ نسبة قبول ابناء الطبقة العاملة في الجامعات ١٠ ٪ بينما تبلغ نسبة الطبقة العاملة نفسها ٤٠ ٪ من مجموع المواطنين . غير أن نسبة الـ ١٠ ٪ من القبول في الجامعة كانت قبل عشر ســـنوات ٤ ٪ فقط وهذا يعني ان دمقراطية التعليم سائرة نحو التقدم .

اما في الدول الاشتراكية فان نسبة المقبولين في الجامعـة تساوي نفس النسبة للطبقة العاملة بين المواطنين وهذا يعني ان دمقراطية التعليم قد تحققت في هذه الدول .

---

(1) This principle has been put into effect in Sweden by the application of a system of automatic adjustment (according to Rector Per Stjernquist).

اما الطبيعة الاجتماعية لهذه الظاهرة في فرنسا فالاستقصاء [1] الذي جرى سنة ١٩٦١ على (٢٥٠٠) شخص بارز في مختلف نواحي المعرفة كالسياسة والفن والادارة والرياضة والجيش والعلوم والآداب والاديان أظهر ان التكوين الطبقي لهؤلاء كما يلي : ٢ر٨ ٪ من ابناء العمال ٥ر٧ ٪ من ابناء الفلاحين ٢ر١٧ ٪ من ابناء رجال الاعمال ١ر٤٥ ٪ من ابناء رجال الاعمال الحرة وكبار الموظفين . وهكذا يظهر جلياً ان الناس لا يبدأون حياتهم بنفس الفرص وان احتمال النجاح يكون اكثر للذين يبدأون حياتهم بداية افضل من غيرهم

اجراءات اصلاحية :

وتوضح بالنقاط التالية :

١ ـ عوامل الدمقراطية على المستوى الجامعي : بعد دخول الطالب الجامعة تكون صورة المرحلة الدراسية وطريقها قد حددت بوضوح يصعب الابتعاد عنها او تغييرها ، والعوامل التي حددت هذا الطريق تبقى ذات اثر في مسيرة الدراسة ، فالعون المادي قد يجعل اكمال الدراسة امراً ميسوراً اذا ما توفر ، والا اضطر الطالب الى التكسب نهاراً والدراسة مساء مما يجعل الدراسة تتم بصعوبة اكثر ،ووقت اطول، وبالتالي بمستوى اقل. ويؤثر السن والجنس والطبقة والعوامل الجغرافية تأثير العون المادي نفسه . فالطالب الفتى اكثر قدرة على الدوام واستيعاب الدراسة الجامعية من كبار السن في هذه المرحلة ، هذه العوامل كلها يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند التفكير في جعل التعليم العالي في متناول الجميع .

٢ ـ مبدأ الدراسة المتوسطة والثانوية الموحد : اذا كانت الدراسة التي تؤهل للدخول في الجامعة دراسة موحدة محددة المدة ، فالقبول في الجامعة على اساس اكمالها امر مقبول

(1) See soute problems in the Development of Higher Education in Europe (Antwerp Symposium, Sept. 1966), Belgian Ministry of National Education. Contribution of M. Paul Arnaud on continuing education, pp. 56-57.

عدا تحفظ جزئي هو ان من الخير للجامعات ان تشترط نوعاً من المستوى في بعض الدروس عند القبول في نوع من الدراسات ، كاشتراط مستوى معين في الرياضيات والفيزياء عند التقدم لدراسة الهندسة ، وفي علوم الاحياء والكيمياء عند التقدم للدراسة الطبية ... وهذا التوحيد والتحديد له فائدته لانه يوفر على الطالب ، اثناء الدراسة الثانوية ، التوسع في دراسة بعض المواد التي لا تفيد في مستقبله الجامعي .

٣ ـ التنوير ، التوجيه ، الاعلام : قبل ان يسجل الطالب في الجامعة يجب ان تجري له مواجهة في جو من التنوير والتوجيه والاعلام يعرّف فيه بنوعية الدراسة التي ستواجهه ومنهاج الدروس ومتطلباتها ومصاعبها واحتمال ايجاد عمل له بعد تخرجه يناسب دراسته ، ومن الصواب ان يعرف الطالب ايضاً الانطباع الذي تكون عنه بعد هذه المقابلة والنصائح التي ستساعده على اتخاذ قرار بشأن مستقبل دراسته ، وفي حالة قبوله في الدراسة التي يرغب فيها يجب ان يعلم ومن بداية مرحلته الدراسية كيفية استفادته من الخدمات التي تتيسر له وكيف يمكن له اكمال ما يفوته من الدرس او ما يحتاجه من امور هي من صميم حياته الجامعية المقبلة .

ان التقييدات التي توضع على اعداد القبول في الجامعات بسبب التخطيط حسب حاجات البلد او امكانية الجامعات المادية والتدريسية قد تبدو وكأنها حرمان من حق التعليم العالي لفئة من المواطنين . هذا الأحساس يجب ان يوضح ويبدد بتكوين (هيئة الاعلام والتنوير) التي اذا ما احسن تطبيقها ستذلل جلّ العقبات .

ففي يوغوسلافيا يتم تطبيق اوسع للتنوير والتوجيه والاعلام حتى ان الذين يرغبون في دخول الجامعة ولا يحملون شهادة الدراسة الثانوية يتمكنون من اجتياز امتحان للجدارة تنظمه هذه الهيئات يتمكنون به من دخول الجامعة .

وهيئة التنوير والتوجيه والاعلام لا تكتفي بمواجهة الطالب قبل دخوله الجامعة بل ان عليها ان تتولاه اثناء وجوده فيها طيلة المرحلة الدراسية ، ولعل اهم ما يجب ان تقوم به

بعد دخوله الجامعة هو مساعدته على التكيف للمحيط الجديد بإبداء المشورة المبنية على ايجاد الوعي للمشكلة وليس الخداع وفرض الضغوط ، ومن هنا نرى ان تكوين مركز للتوجيه في الجامعات امر له اهمية بالغة في مساعدة الطلبة نفسياً واجتماعياً وان هـذه المراكز ستكون بطبيعتها مراكز لابحوث النفسية والاجتماعية في الوقت نفسه .

ان عدد العاملين في هذه المراكز يجب ان يكون كافياً ليمكنها من القيام بعملها على خير وجه وليعوض الطلبة الذين هم من الطبقة الكادحة في المجتمع عن حرمانهم التربوي في محيطهم . لقد حقق هذا التنظيم فائدة قصوى في الجامعات [1] ، خاصة تلك التي ظهرت فيها نسبة كبيرة من الرسوب وترك الدراسة . وكانت الفائدة اكبر بعد اعادة النظر في امر الامتحانات وقواعـد توزيعها على السنة كلها او تركيزها في آخر السنة : وفي احتساب المعدلات أو بأسقاطها من الاعتبار وفي الاعتماد على الامتحانات التحريرية او على الشفهية وفي لزوم النجاح في كل المواضيع او ايجاد حدود اخرى اقرب للعدالة .

٤ ـ مساعدة الطلبة : في المساعدات المالية والمادية لا تختلف الغاية والمبدأ في التعليم الجامعي عنه في التعليم الثانوي ، سوى ان الطالب الجامعي اكبر عمراً واقدر على الانفاق على نفسه . لذا فان العون المالي الذي يعطى له يجب ان يسلم اليـه وليس لولي امره كما هو الامر في حالة الطالب الثانوي .

وفي الدول التي فيها مصاعب اقتصادية نرى الطلبة يميلون الى اختيار الدراسات الجامعية التي لا تدوم اكثر من اربع سنوات فاذا كان اختيار الطالب لدراسة ذات مبدأ اطول فان المساعدة المالية يجب ان تكفل له نفقاته للمدة التي تزيد على ما تقدم وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أن الطالب قـد اصبح فيها اكبر عمراً واكثر حاجة للمال . وعند مساعدة طلبة الدراسات العليا يجب ان لا يغرب عن البال بان شأن هؤلاء يجب ان يكون شأن زملائهم الذين اصبحت لهم مهن والذين اصبحت التزاماتهم المالية اوسع .

---

(١) انظر الصفحة (١١١) .

وفي مجال المساعدة يجب على الجامعة ان تهيء المنشئات التي يحتاج اليه الطالب يومياً كالمطاعم مثلا وتجعلها باسعار معقولة ومتقاربة لكي يتمكن الطالب المعان من الاستفادة من المساعدة المالية من جهة ، ومن الشعور بزوال الفوارق بينه وبين بقية الطلبة (عند الجلوس معهم على مائدة واحدة) من جهة اخرى .

٥ ـ التعليم المجزأ : التعليم المسائي والتعليم بالمراسلة يشكلان جزءاً متمما لنظام التعليم العالي . وقبول الطلبة في مثل هذه الدراسات يجب ان يكون على المبدأ والاسلوب اللذين يقبل بهما الطالب للدراسة الاعتيادية ، فعليه ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية وان يثبت عند المقابلة انه اهل للدراسة ، وان لا تكون عنده من العوائق الشخصية والاجتماعية ما تجعل اكمال دراسته امراً غير ممكن او غير مثمر .

وطلبة الدراسة المجزأة والذين يحتاجون الى مختبرات في المساء هم جزء قليل من مجموع الطلبة وبالامكان تهيئة تلك المختبرات لهم كلما اقتضى الامر .

كما ان الطلبة اللامعين في الدراسة المسائية او بالمراسلة يجب ان يساعدوا مادياً ويهيء لهم الانتماء الى الدراسة الصباحية متى شاؤا ذلك .

هذه هي المتطلبات التي تواجه الجامعة عند السير على مبدأ دمقراطية التعليم والمقترحات التي تساعد على حل المشاكل الناجمة عن تطبيق هذا المبدأ .

توجيه الدراسة :

ادت دمقراطية التعليم الى امكان حصول الطالب على الدراسة الجامعية ولكنها لم تؤد الى اعطائه فرصة انتخاب نوعية الدراسة ، فالانتماء الى الفروع التي تؤدي دراستها الى الوصول الى مراكز القوة او المهن ذات الافضلية لم تعد طوع اختيار الطالب شأن الدراسات التي تؤدي الى المهن ذات المستوى المتوسط .

والطالبات على الرغم من تزايد اعدادهن في الجامعات ليس لهن حق الاختيار الكامل للفروع التي يرغبن فيها ، ويعلل اقبالهن على نوع من الدراسات وعزوفهن من اخرى

باستعدادهن الجسمي والنفسي والاجتماعي لتلك الدراسات ، فيلهن للدراسات المهنية الانسانية والفنون يفسر بكون الطالبة تضع امامها الاستفادة من دراستها في حياتها الخاصة المقبلة اضافة لحصولها على الدرجة الجامعية ، وعزوفها عن بعض الدراسات كالزراعة وغيرها يعزى الى تركيبها الجسمي وعدم احتمالها مشاق مثل هذه المهن .

يظهر الواقع الذي تواجهه كثير من الدول وهو الفيض في خريجي الدراسات الانسانية والحاجة الى خريجي الدراسات العلمية التي يحتاج اليها تطور البلد والنهوض باقتصادياته .

ففي فرنسا مثلا كان توزيع الطلبة الجامعيين في سنة ٩٦٤ — ٩٦٥ كما يلي :

٥ر١٧ ٪ دراسة قانون و ١ر٣٣ ٪ دراسات انسانية و ٢ر٣٣ ٪ دراسات علمية و ٢ر١٦ ٪ دراسة طب وصيدلة . وهذا مثل واضح على طغيان الدراسات الانسانية التي اصبح من خريجيها فيض لا حاجة بها اليهم .

اما الطالبات في فرنسا فيشكلن في العام نفسه النسب المئوية التالية من مجموع الطلبة العام في كل اختصاص ففي الآداب ٩ر٦٤ ٪ وفي القانون ٢ر٢٨ ٪ وفي العلوم الطبيعية ٤ر٣٠ ٪ وفي الطب ٥ر٣٤ ٪ .

وتشكل الطالبات في الاتحاد السوفياتي في العام نفسه النسب التالية ٦٤ ٪ في الانسانيات و ٢٩ ٪ في العلوم الطبيعية و ٥٢ ٪ في العلوم الهندسية . ومن الجداول التي نشرتها « اليونسكو » والتي استقيت منها الارقام السابقة تبدو الحقائق التالية فيما يتعلق بالطالبات الجامعيات ونوعية دراستهن : هناك ميل لدراسة التربية والآداب والفنون الجميلة وفي هذه الفروع يزيد عددهن على عدد الطلاب : اما العلوم التطبيقية والزراعة فتقتصر على الطلاب عدا بعض الاستثناءات ، مثل ارتفاع نسبة الطالبات في العلوم الهندسية في الاتحاد السوفياتي ، وطالبات الزراعة في فنلندة ، ومثلهن طالبات العلوم الطبية في البلدان الاشتراكية بصورة عامة . وقد يكون السبب في ذلك ان التخطيط الاقتصادي والتعليم في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الاشتراكية يجعل من السهل التوفيق بين الاختصاصات

وحاجة المجتمع، ويشير الى هذا الواقع الاستاذ (كابستا) في تقريره : إن خريجي فروع الفيزياء والرياضيات والكيمياء والعلوم البايولوجية اكثر بكثير من خريجي الفلسفة والتاريخ عندنا .

٣ ـ (الجامعة) نقطة الانطلاق لاستمرارية التعليم :

(التعليم المستمر) او (التعليم طول العمر) يعني ان بامكان كل انسان وفي كل عمر ان يدرس سواء كانت دراسته بالطريقة التقليدية او انها متممة لدراسة انقطعت بعض الوقت ، او هي دراسة في دورات لانعاش الذاكرة ، سواء كان الحافز لهذه الدراسة اعادة التدريب او الاستفادة منه في الترفيع او الترقية ، ومواصلة الدراسة اصبحت كثيرة الشيوع في المجتمع ودوافعها قائمة ولكن نجاحها متفاوت غير متسق بسبب عدم وجود خطة لهذا الاتجاه .

التعليم المتواصل والتقدم التقني للمواطنين العمّالين :

تتزايد المعلومات التقنية والعلمية وتجدد نفسها بسرعة الى درجة ان التعليم الجامعي يصبح بعد فترة غير كاف وغير ملائم ، وتبدأ الحاجة الى المعلومات الجديدة في اللحظة التي تنتهي فيها الدراسة الجامعية ، ومن الضروري العودة الى التعليم من جديد ولمرات عديدة اذا ما اراد المرء مسايرة ركب العلم والتطور ، مما يجعل المشرفين على التعليم مسؤولين عن تهيئة ما يلزم لتحقيق هذه العودة للدراسة ومواصلتها ، لأن طريق العودة لمواصلة الدرس يضع الدارس امام عقبات كثيرة قد يصعب عليه ان يتحسس طريقه من بينها .

وهكذا نجد ان التعليم لم يعد حصراً على عمر دون آخر ، والعودة للدراسة لا تعني تكرار دراسة المعلومات السابقة نفسها ، لانها ستكون قد تطورت او تبدلت عند العودة لها ، او لان الشخص يجد نفسه مضطراً احياناً الى تبديل مهنته وان عليه تبديل جزء كبير من تعلمه ، لكي يتمكن من الحصول على فرصة افضل في ترقيته ، او كسب مركز ارفع في مهنته ، او التوسع في الخبرة فيها ، وان ازدياد التقدم في بلد يزيد عدد الذين يحتاجون

الى التعليم المتواصل فيه لتبديل او لتطوير مهنهم ودراستهم .

يصنف (تورستن هوسن [1]) مستويات العاملين في المجتمع الى اربعة اصناف :

١ ـ العمال غير الماهرين

٢ ـ العمال الماهرين

٣ ـ رجال الادارة والتقنيين بالممارسة

٤ ـ خريجي الجامعات الاداريين والتقنيين

وتشبه هذه الكتل الاربعة بهرم متصاعد قاعدته العمال غير الماهرين وقمته خريجي الجامعات الاداريين والتقنيين . ويزيد عدد افراد كل طبقة منه على عددهم في الطبقة التي تليها ، ولكن دخول عامل التعليم المتواصل ومحاولة العديدين منهم تحسين احوالهم المهنية سواء بالتطور او بتبديل المهنة جعل تكوين الهرم للكتل الاربع بيضوياً طرفه الدقيق كتلة العمال غير الماهرين .

وقد وجد الاستاذ (يشارك) [2] أنّ ٤٢ ٪ من الناس في السويد يبدلون مهنهم بين سن الـ ٢٠ ـ ٢٨ . وليس بخاف مقدار ما يحتاجه تبديل المهنة من تعلم جديد .

ومن الجدير بالملاحظة تلك العلاقة بين تبديل هيكل المجتمع والمهن التي فيه وبين الحاجه الى التعليم المتواصل . ففي المجتمعات الغربية مثلا كان لادخال استعمال الطباعة اثر في المجتمعات القديمة اذ جاء عصر المطابع في القرن الخامس عشر فأدى الى تغيير واستحداث انواع جديدة من الاعمال . ثم جاء القرن التاسع عشر بالتلفون والتلغراف والالة الكاتبة واليوم جاء الترانستور والتلفزيون والآلات الحاسبة . كل هذه ادت الى تمزيق الكيانات القائمة للمجتمع واستوجبت استحداث مهن جديدة كل يوم . فالكاتب ثم عامل الطبع ثم كاتب

(1) T. Husen .Lifelong in the « educative society » in Int . Rev . Appl . Psychol ., Vol . 17 , No . 2

(2) See Article quoted by Torsten Husen .

الاختزال ثم للبرمج على الآلات الحاسبة . وفي كل مرة تتبدل نوعية التعاون بين المتهنين، وتوضع مقاييس جديدة للعلاقة الاجتماعية المستحدثة .

هذه العوامل تؤكد من جديد حاجة الشخص الى التعلم باستمرار وحاجة الجامعات الى الى تطوير مناهجها وطرق تعليمها ومواد علمها ، وهذه تؤدي بدورها الى تكوين مجتمع جديد له متطلباته وله اسلوبه الذي يصبح فيه التعليم التقليدي قاصراً ، والتعليم المتواصل مفتاح النجاح في تغيير نظام التعليم [1] .

المتطلبات من الجامعة :

عندما تقوم الجامعة بدورها في التعليم المتواصل استجابة لمتطلبات المجتمع تواجه المطالب الثلاثة التالية :

أ ـ ان تهيء الوسائل لقبول الطلبة الاكبر عمراً .

ب ـ ان تنظم على نطاق واسع مناهج اعادة التدريب وتدخل الجديد في مناهجها وتستحدث المواضيع والاختصاصات التي يحتاج اليها المجتمع .

جـ ـ ان تجرى المزيد من البحث في موضوع التعليم المتواصل من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، ومن وجهة اصول تدريسه، وفي الطريقة التي يطبق بها ،وفي تأثيره على نظام التعليم القائم . وهذه البحوث مهمة لان التعليم المتواصل ينمو الآن بطرق متعرجة وغير منظمة قد لا تتحقق الغاية المطلوبة منه إن لم يؤخذ ذلك بنظر الاعتبار .

وللدليل على اهمية البحوث هذه في مستقبل التعليم المتواصل نقول: ان المعرفة العلمية للتفاوت في الملكات العقلية والقابليات للدراسة في مختلف الاعمار لازالت ناقصة . واذا ما استمر جهلنا بتأثير العمر على قابلية التعلم فان معلوماتنا عن التبدل في الاوضاع التربوية والاجتماعية ستبقى مبتورة وسيقل استيعابنا لتوقع ما قد يتبدل من طرز الحياة في مختلف

(1) Extract from a report submitted to the Cultural Committee of the Council of Europe , on Continuing Education a factor for change in the present educational sysem .

مراحل التطور الانساني ، والتقصير في استيفاء البحوث حقهـــا يؤدي كما جاء في تقرير (هاوارد ماكلوسكي) [1] الى استنتاجات متباينة فردية ووقتية؛ فالبحوث التربوية كانت قد أجريت على الاحداث واعتبرت نتائجها وكأنها قياس للبالغين دون التنبه الى ان لكل عمر طريقة خاصة ، وحتى عند البالغين فان التكوينات النفسية تتأثر بعوامل كثيرة : منها نشأة الشخص ، وقابلياته . ومن المعروف أيضاً ان قابلية المرء لحل مشكلة ما تتضاءل كلما تقدم في العمر . اما ذكاؤه العام فلا يضيره هذا التضاؤل بالنسبة ذاتها [2] .

٤ ـ دمقرطة الجامعة .

١ ـ دمقرطة الادارة :

في المؤتمر الخامس لليونسكو المعقـــود في باريس ٩٦٨ لبحث سياســـة المنظمة حصل إجماع على البند الذي يتعلق بأمور الشـــباب والذي جاء فيه ان الدول المؤتمرة تشعر بالحاجة الى ايجاد حل لمشاكل الجيل الجديد ـ الشباب ـ باعطائهم المجال للمشاركة في القرارات في الامور التي تخصهم ، وهذا يعني من حيث المبدأ اعتراف بالمشاركة بادارة الجامعة .

متطلبات الاستقلال :

الا اننا يحسن ان نلاحظ ان مشاركة الطلبة في ادارة الجامعة يجب ألا يضعف الجامعة في اتخاذ القرارات ، وواضح في ان معالجة مشاكل معقدة وعلى درجـــة عالية من الاختصاص ؛ كما هي في التعـليم العـالي تتطلب نوعاً من الذاتية .

مثل هذا الرأي عرض في مؤتمر اليونسكو لطاولة المستديرة للشباب والشابات الجامعيين

---

(1) Review of Educational Research Vol. xxv . no. 3 , Jnne 1965 .

(2) Extract from Report to the Cultural Committee of the Council of Europe on Continuing Education , a factor for change in the present educational system .

جاء فيه : نود ان نرى وفي اقرب وقت اعادة تنظيم واسع يكفل استقلال كل الجامعات الامر الذي نحتاج اليه لتطبيق الدمقراطية .

الاختلاف بين المجموعات المطالبة :

ليس الطلبة هم الوحيدون الذين يطالبون بالمشاركة في ادارة الجامعة ، واتخاذ القرارات بشأنها ، فهناك فئة من الاساتذة تذهب هذا المذهب ، وترى ان حصر القرارات بالطبقة العليا من الاساتذة الجامعيين هو ارستقراطية يجب ان تزول .

والاتحادات المهنية والممثلة بالتقنيين والاداريين الذي يشتغلون في الجامعة والذين يزداد عددهم باستمرار يطالبون بوضع يكفل لهم المشاركة في ادارة الجامعات كذلك .

الا ان الجهة الاكثر اهمية في طلب المشاركة في الادارة هي السلطة ، وقد تتمثل في التوجيه من اعلى المستويات ، او تمثل بالوزارة المعنية ، او السلطة الدينية أو حتى مجلس الامناء في قسم من الجامعات ، كل هذه الجهات تريد ان يكون لها دور في ادارة الجامعة .

واذا هيأنا ظروف التعاون بينها وبين الجهات المسؤولة عن ادارة الجامعة فان احتمال الوصول الى تسوية مرضية احتمال كبير ، ومجلس يضم كل هذه الجهات المطالبة بالادارة مع الجهات العلمية في الجامعة لابد وان يبدو مقبولا من كافة الاطراف .

ولكن هذا الحل يترك اموراً كثيرة في الجامعة تبحث عن الجهة الصحيحة التي تتفهمها ، وتحاول ايجاد مخرج لمشاكلها تلك هي الامور العلمية والتقنية والتي لا يمكن معالجتها معالجة سليمة الا بمجلس او هيئة علمية تعين او تنتخب لهذه الغاية وتخول النظر في مشاكلها كافة .

ان مطالب هيئة التدريس في الجامعة مطالب معروفة منذ زمن طويل ، ومطالب الاداريين والتقنيين العاملين في الجامعة مطالب من صلب تكوين الاتحادات والنقابات ، اما مطالب الطلبة فهي ذات طابع زمني حديث ارتبطت بالتطور الاجتماعي والجامعي .

اهتزاز القوى التقليدية في الجامعات :

لقيت السلطات التقليدية او المستبدة في الجامعات هجوماً من التنظيمات الطلابية افقدتها الكثير من مركزها ، بالرغم من وجود علامات متعددة تدل على ان الطلبة لم يعودوا بضمائر مرتاحة وقناعة نفسية تامة بما حققوه ، وبما يطالبون به من امتيازات حتى الآن. وقد اثبتت الاجابات التي جاءت من مختلف الجهات مؤيدة هذا الإتجاه ففي اجابة الدكتور ولسن (الولايات المتحدة الامريكية) ان هناك تحولا نحو الادارة الثلاثية الاطراف وان هذا التحول يلقى التشجيع من كل الجهات المعنية ، وان قسماً من المؤسسات الجامعية تدار من مجالس مكونة من اداريها وهيئاتها وطلبتها .

وفي تقرير الدكتور دشمخ (الهند) ان مشاركة الطلبة في الادارة غير موجودة في الهند حالياً ، ولكن ريح التبدل بدأت تهب بهذا الاتجاه ، وانني ومنذ زمن طويل اميل لجعل هذه المشاركة واقعاً وبالحدود السليمة .

اما الدكتور اوهاما (اليابان) فيقول ان الاحداث من هيئة التدريس يشاركون في القرارات التي تتعلق بتنظيم الفعاليات الاساسية في الجامعة ، وكذلك الطلبة فدورهم متزايد في صياغة مصير الجامعة .

والدكتور ستيرنكوست (السويد) يقول: ان مشاركة محدودة للطلبة في ادارة الجامعات موجودة في السويد منذ ٩٦٤ ولكن المناقشات الطويلة التي اجريت منذ ذلك الحين اظهرت ان فكرة الجامعة وموقعها في المجتمع بدأت بالوصول الى الاستقرار منذ ٩٦٨ بعد تجربة اعادة تكوين الجامعات بدمقراطية اوسع ، وباعطاء الطلبة فرصة المشاركة بصورة اكبر لمعالجة الامور الجامعية التي تخصهم ، أو لهم شأن فيها . وقد جاءت توصيات عديدة من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد بكيفية للشكل الجديد الذي يحقق الفكرة المذكورة وهذه التوصيات مبنية على اسس عامة واحدة هي ان الطلبة يجب ان يعطوا فرصة اكبر في القرارات التي تتعلق بمحتويات وشكل التعليم ، دون التوسع في نقل هذه

المشاركة وتدخلها في الادارة مثل التدخل في الانفاق والامور العلمية (مثل تعيين الاساتذة) . ولقد ورد ايضاً شيء عن دور الاساتذة غير المتفرغين (الذين يدرسون بعض الوقت) وعن الذين يشتغلون بالجامعة باعمال غير التدريس وعن لزوم اعطائهم دوراً في القرارات في حقل اعمالهم وبمختلف الهيئات ، ويجعل تمثيلهم اوسع في مجالس هذه المؤسسات .واضاف الدكتور « ستيرنكوست » ان من الصعب التكهن فيما اذا كانت هذه الاجراءات ستزيد من جودة العمل ام ان دور الطلبة الفعال في مختلف التنظيمات والذي سيزيد من رغبتهم في المشاركة لن يكون بقادر على تحقيق المؤمل منه .

الاوضاع المختلفة :

ان حيوية التقاليد ، وميزان القوى ، والادارة المؤثرة في الجامعات، ودور الشخصيات القوية هي التي ستقرر الى اى مدى ستكون عليه كل جامعة في دمقراطية اداراتهـا بالرغم من ان الاتجاه الساري في كل العالم هو السير في اتجاه زيادة هذه الديمقراطية في الاجهزة الجامعية .

ومن الخطأ ان نضع مثالا نموذجياً لجامعة على هذا النهج ، لان الظروف والاحوال المحيطة بها تتفاوت تفاوتاً واسعاً بين بلد وآخر ، ولان الانظمـــة السياسية والاوضاع التعليمية تختلف ، ولـكن من الصواب ان نتعمق في معرفة الحقائق وتقييم ما يحيط بها من ظروف قبل البت فيها .

مقترحات للمناقشة :

وهذا لا يعني التأكيد على الاخذ بأي منها او التوصية بها ولـكنها مقترحات تساعد على إثارة النقاش وزيادة التفهم .

أ ـ ان لا يشارك الطلبة في اتخاذ القرارات بالشؤون العلمية كترقية الاساتذة والباحثين وتقييم الجهد العلمي للطالب .

ب ـ ان يكون لهم صوت في سياسة الجامعة العامة، وفي مناهج الدروس وطرق التدريس

وجداول الدروس وفي تنظيم الامتحانات وان يشاركوا بصورة معقولة ومقبـــولة في تطويرها ، وان يكون لهم ممثلون في اجتماعات الكليات والهيئات وفي كل اللجان التي تخص الطلبة في اعمالها .

جـ ـ ان يتولوا ادارة المرافق والخدمات التي تهمهم وتخدمهم تحت اشراف الادارة العالي .

د ـ ان يكون لهم حق الاعتراض (امام لجنة جامعية حيادية يمثلون فيها تمثيلا كافياً) على كل ما يرونه مخلاً لحقوقهم .

هـ ـ ان يكون لهم علم بالقرارات التي تأخـذها ادارة الجامعة في المشاكل العلميـــة والادارية التي تحدث . والعلم بالقرارات يجب ان يكون بصورة منظمة مشاعة ليس للطلاب وحدهم بل لجميع هيئات الجامعة والباحثين فيها .

و ـ ان يكون للمشتغلين بالبحوث حقوق مماثلة ضمن المجموعات التي يشتغلون معها عدا القرارات الجامعية فتترك للاساتذة الاقدمين في المجموعة . ويكون للباحثين المبتـدئين وللذين يحضرون البحوث لرسائلهم الحـق في ذكر اسمائهم ودورهم في البحث وبصورة واضحة عند نشر هذه البحوث .

ز ـ كما يكون لكل الباحثين بمختلف درجاتهم الحق في تمثيلهم في مختلف المجالس في الجامعة او الكلية والمشاركة في انتخاب رئيس الجامعة . هـذه المساواة بين الباحثين وهيئة التدريس تخلق علاقة سليمة بين البحث والتدريس .

ح ـ ان يكون لكل هيئة تدريس الحق في انتخاب ممثلها (خاصة رئيس الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم) ولهم حق القول والتصويت في كل الاجهزة وعلى كل المستويات وبكل ما يتعلق بالهيئة التدريسيه .

ط ـ ان يكون للهيئات العلمية والتقنية والادارية الحق في الدفاع عن مصالحها النقـابية والاتحادية والاحتكام الى هيئة محايدة (تمثل فيها تمثيلاً كافياً) فيما يتعلق بالاضطرابات والتفاوض والاجراءات التي تخص الوقت وحدوده وكل ما يتعلق بهذه الشؤن .

٢ ـ دمقرطة التعليم :

طرق التدريس والامتحانات :

تبدو الحركات الطلابية احياناً وكأنها تمرد على الاساتذة ، ففي قاعة الدرس يريد الطلبة حق المناقشة وقلب التدريس الى حوار ويبررونه بأنهم يرغبون في التعلم بأنفسهم ، ويريدون ان يحددوا دور الاستاذ بالارشاد الى المراجع والمشورة الفنية ويريدون إلغاء الامتحانات وتقييم الطالب على اساس السلوك الجامعي خلال السنة الدراسية ، ويريدون ان يثبتوا بأنهم يعرفون المادة ولا شأن لهم بما اعطاهم اياه الاستاذ املاءاً ، ويطلبون الغاء طريقة فحص ذاكرتهم لاستيعاب المعلومات المرجعية التي سرعان ما تنسى أو تصبح قديمة ويستعاض عن ذلك باختبار قابليتهم لكيفية استعمال الامكانيات الملائمة المتوفرة لديهم وبالامتحان على طريقة الكتاب المفتوح . ويريدون ايضاً ان يظهروا الطبيعة المصطنعة للامتحانات التي تجري حالياً وعقمها في التقييم ، بحجة ان الحياة العلمية للشخص لا تتطلب منه العمل اعتماداً على ذاكرته وحدها بل تتطلب منه ان يعرف كيف يعالج الامور بالمعلومات الموجودة في الكتب والوثائق والنشرات والتعليمات والتوصيات . هذا ما يريد الطالب ان يتعلمه ويتدرب عليه في مرحلته الدراسية وهو الذي يلقي منه القبول والمباركة .

ولكن هناك نواحي ايجابية في التدريس الشخصي ، إذ به يتمكن الاستاذ من وضع خبرته وبحثه بشكل مبسط امام الطلبة ، ومن شرح أفكاره بطرق حية لولاها لما خرجت الفكرة الى عالم الوجود ، أو لكانت بلا حياة عند قراءتها على صفحات الورق .

ان التدريس الذي يجب ان يزال من الوجود هو (المحاضرات الخادعة) والتي لا تزيد عن قراءة حرفية وجامدة لمتن الكتاب ، وهي التي من حق الطلبة نبذها والحط من شأنها .

هذه الآراء تضعنا امام حقيقة هي ان مطالب الطلبة بكل ما يبدو فيها من مبالغة وابهام يجب ان تعطى الاذن الصاغية لأنها في الغالب تحمل بين طياتها فكرة منطقية

تستحق الدرس والتجربة ، وان دمقرطة التعليم تحتاج الى نوعية من هيئة التدريس تتمكن من مساعدة الطالب مساعدة حقيقية ، وان واقع تبدل مفهوم التعليم العالي وتكوينه وعلاقة الاستاذ بالطالب ومدة الدراسة ليست عقدة متعذرة الحل على الرغم مما يبدو عليها من ارتباك .

الحاجة الى دراسة شاملة لدمقرطة التعليم :

لن تكون هذه الدراسة كاملة الا اذا القينا نظرة على الماضي وما تحقق فيه من مكاسب نتيجة تطبيق دمقرطة التعليم ومقارنة ذلك الماضي بالحاضر لخلق جو يؤدي الى التبصر في خير السبل التي يجب السير عليها . ولعل في اتباع المراحل التالية ما يساعد على هذه الدراسة :

ا ـ طرح المشكلة بصورة صحيحة

ب ـ تحديد الحلول الممكنة

ج ـ اختيار هذه الحلول بانعام نظر

د ـ اقتراح مسيرة للعمل العاجل . ومن المهم ان تؤخذ بنظر الاعتبار الطرق التقنية الحديثة التي تستعمل في نقل المعلومات ،وفي التثبت من استيعابها ،وتقييم القابليات لكل موضوع ،على ان لاينصب الاهتمام على استعمال الوسائل السمعية والبصرية وحدها ، وخاصة التلفزيون، بل في أن يشمل التوسع استعمال الوسيلة الاكثر اتقاناً وهي الآلة الحاسبة .

٣ ـ الحرية الجامعية :

محتوياتها :

ان افضل وضع لادارة ذاتية، واوسع مدى لدمقرطة التعليم يكونان بلا فائدة اذا لم يتمثلا بحياة جامعية حرة تتيح لكل فرد في هيئة الجامعة حرية الرأي والقول وتهيء له الوسائل لتحقيق ذلك دون رقابة ، سواء كانت قانونية او نفسية وعلى ان لايخل هذا العمل بسير التعليم او البحث .

فأفراد الهيئة الجامعية يجب ان لا تحدد حرياتهم عند الدفاع عن مبادىء عامة سياسية كانت او غيرها .

وافراد الهيئة التدريسية يجب ان تكون لهم كذلك حرية علمية واسعة في اطار المنهج الدراسي على ان يتحملوا مسؤولية ما يدرسونه ، وان لايؤدي هذا الى عرقلة وضع منهاج دراسي متكامل .

تحفظاتها :

ولكن الحرية الجامعية يجب ان لاتستباح من فئات قلة تفرض جواً من الارهاب والعنف ، وتعتبر الجامعة وسيلة لنشر المبادىء وليست حرماً لنشر المعرفة والبحث .

هذه الاوضاع وهذا التهديد يعطيان المبررات الكافية لوضع اسس وحدود للحرية الجامعية . فلقد جاء في مجلة (اتحاد الاساتذة والمحاضرين الجامعيين الدولي) [1] ان وجود الجامعات والكليات مرتبط بالابقاء على الحرية الجامعية ، وان الحفاظ على هذه الحرية يسهل البحث عن الحقيقة ونشرها . ولجعل هذا الحفاظ ممكناً يجب ان تصان حرية القول والاستماع والاقناع بالجدل المعقول وتكوين الحكم على اساس العرض والمناقشة الحرة .

وحرية الكلام تشمل طرقاً مختلفة للتعبير ولكنها لا تشمل ما يحجب المجادلة المنظمة المفتوحة ولا الحد من حرية الآخرين في القول والعمل أو عرقلة الاستاذ أو الطالب عن اداء واجبهم الجامعي الاول .

التدريس والتعلم :

ان الحفاظ على حرية البحث عن الحقيقة ، وحرية التدريس وحرية التعلم في الكيان الجامعي الزام مبدئي لكل اعضاء الهيئة الجامعية ـ الطلبة والاساتذة والادارة والمجالس ـ ومنع متكلم في الحرم الجامعي من التعبير عن رأيه ، أو عرقلة سير التدريس من جراء القيام

(1) From Communication , No. 60 , December 1968 , p. 59 . this is the Journal of the International Association of University Professors & Lecturers .

بمظاهرات ، اومنع الاستاذ من القيام بواجبه بالقوة ، كل هذه الاعمال تستوجب الادانة وتستدعي وقوف الجميع افراداً وهيئات لصيانة هذه الحرية امام الذين يحاولون مسخها .

ولعل في تكوين مجلس او هيئة من مختلف الاطراف المعنية في الجامعة للنظر في كل امر يخص الحرية الجامعية وتقييم أثره فيها والعمل على حمايتها من أي خطر كان ، من افراد خارج الجامعة أو من افراد الجامعة النظاميين ، فكرة تستحق التجربة في سبيل صيانة حرية الجامعة بأسلوب ديمقراطي .

٤ ـ الجامعة مركز النقد للمجتمع :

الجامعة مركز الثورات السياسية :

يريد بعض ان تكون الجامعة نقطة انطلاق للاضطرابات الموجهة نحو المجتمعات الرأسمالية الجديدة (مجتمع المستهلكين) لذا فهم يحاولون اقحامها في خضم هذا الصراع وابعادها عن وظيفتها التدريسية بجعلها مركزاً لثورة تدين بالعنف كوسيلة لتهديد المجتمع. وهذا يجعل من الجامعة مركزاً للثورات السياسية .

الجامعة مركز الثورات التربوية :

وبعض آخر يريد للجامعة ان تسير على النهج الديمقراطي وتكون مركزاً للافكار المتحررة من تأثير المجتمع ، تسلح بالمعرفة لتتمكن من القيام بدراسة مثالية نقادة وبناءة له. فاذا ما اصبحت الجامعة مركز المباراة والمنافسة العلمية فانها ستكون مركزاً للثورات التربوية ايضاً .

الجامعة مركز الاصلاح الدائم :

وفئة ثالثة تريد ان تشم في الجامعة رائحة الحرية الحقيقية في مجتمع يقع تحت تأثير الجماهير او تحت تأثير بيروقراطية المنشئات الكبيرة او أي ضغط من الضغوط التي تفرضها الحياة العصرية . فاذا بقيت الجامعة وفي مثل هذا الوسط مركز دراسة ونقد علميين وقادرة على تجديد بناء المجتمع ، فانها في هذه الحالة ستكون مركزاً للاصلاح الدائم .

الجامعة في خدمة الوضع القائم :

والفئة الرابعة ترى ان الجامعة ليست إلا مؤسسة لخدمة المجتمع كما هو .

فنوعية خدمتها (خاصة نتائج بحوثها) ، وقابليات خريجيها واختصاصيها للعمل في مختلف المجالات ، وامكانيات تكيفهم للتغيير في العمل عند تطوره ، تجعل من الجامعة اداة لتحسين التكوينات والعلاقات الاجتماعية فقط دون الاكتراث بأسسها وقيمها وبذا تصبح عاملاً دائماً لمقاومة التجديد . والكثير من الجامعات الامريكية تعد من هذا النوع صراحة أو ضمناً ومثلها بعض الجامعات في الدول الاشتراكية والنامية . ان هذا الاسلوب بكل ما فيه من تحفظات يعطي صورة اوضح للعمل الجامعي في الناحية التقنية .

رأي اليونسكو :

كانت وجهات النظر في مؤتمر الطاولة المستديرة لليونسكو تختلف جزئياً عن الآراء التي ذكرت ، فلقد جاء في الفقرة (١١) ما يلي :

يرى المؤتمر أن من وظائف الجامعة في المجتمع جعل النقد هادفاً لاصلاح ذلك المجتمع عن طريق إحدى وجهات النظر الثلاث المختلفة التالية : ـ

١ ـ قد يخلق النقد من الجامعة جبهة معارضة لنظام قائم، اذا ما رفضت الجامعة أياً من الاهداف التي تملى عليها ، والتي قد تكون مفروضة احياناً من طبقة واحدة تحقيقا لمصالحها ضد مصالح الطبقات الاخرى . فاذا كانت الغاية سياسية واصبح استعمال العنف لازما لاجراء التغيير المطلوب في المجتمع ، أصبحت علاقة الجامعة به عندئذ علاقة متناقضة، وسيكون دورها خدمة الجزء وليس خدمة الكل ، وعلى الجامعة في مثل هذه الاوضاع ان تعيد تكوين علاقتها بالمجتمع عن طريق اعادة النظر في ذاتها ليكون لها الدور الرئيسي في الاصلاح .

٢ ـ ان الجامعة لن تقوم بواجبها بصورة صحيحة اذا كانت واقعة تحت تأثير فئة أو

سلطة فردية ، لان هذا الوضع يجعل منها ساحة معركة لمختلف الفئات . فان هيمنت عليها فئات مختلفة المبادئ بفترات متعاقبة فستكون الحرية الجامعية هي الضحية في كل مرة لوقوعها بين الرغبات المتناقضة . والجامعة التي تريد ان يكون لها دور رئيسي في بناء المجتمع يجب ان لاتفتح أبوابها لمثل هذا الصراع وان تحاول ان تبقى من حريتها درعا للآراء والنقد الهادف فيكون دورها بذلك دور اصلاح و بناء تستطيع به تطوير المجتمع على الاسس السليمة .

٣ ـ ان دور الجامعة يجب ان يكون لازالة الاستغلال ومحو الفوارق الطبقية ومنع الاضطهاد العنصري والقومي وعدم السماح للفرد بامتلاك وسائل الانتاج . هذه هي الجامعة في الدول الاشتراكية والتي يكون ارتباطها بالجماهير أقوى وتأثيرها في النواحي التربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية اكبر .

جامعة الوعي والتفوق :

الجامعة الحقة هي التي تخلق من نفسها مركزاً حيا لدرس شامل وتفهم عميق لطبيعة الاحداث التربوية والاجتماعية التي حولها ، فتكون بذلك اهلا لتعليق الآمال عليها في احتلالها مكانتها اللائقة بها في مجتمعها عن طريق تحقيق وظيفتها بأرفع المستويات :

فالمجتمع المتحجر لايمكن تجديد تكوينه الا بالهدم اذا لم يكن في كيانه احتياطي فكري يعي ويمحص التطورات التي تجري فيه . والجامعات هي الجهة الوحيدة التي تتمكن من القيام بهذا الدور في المجتمعات المعاصرة . ولكن رضوخ البعض منها وميلها لخدمة المجتمع كما هو وكأن كل شيء فيه على خير حال ، يجعل من هذه الجامعات شيئاً لا اكثر من مدرسة . ان الجامعة فوق هذا ، وانها يجب ان تكون شيئا آخر سواء اكانت في مجتمع غربي او اشتراكي او في مجتمع العالم الثالث .

الخاتمة

تناقضات الجامعة :

تتعرض الجامعات للتناقض والتوتر جراء محاولتها الاندماج في النظام التعليمي العام

من جهة والابقاء على استقلالها الذاتي من جهة اخرى . وفي لغة المعاهد يحـــدث هذا التصادم بين(السيطرة العامة) وبين (الاستقلال) وفي لغة التدريس بين (الحرية الجامعية) وبين (التعليم المتكامل) او كما يعبر عنها اقتصاديا بين كافة (المتطلبات الاجتماعية) .

والجامعات الآن تقبل كافة الاعمار ولـكنها تكرس نفسها لتعليم وتدريب الصفوة لذا ففي لغة التعليم يحدث التوتر بين (التوضيح والتوجيه) و (الانتخاب) وفي لغة الادارة يحـدث التوتر بين (الـكمية) و (النوعيـة) او بين (حكم الشـــعب)و (حكم التقنية) .

وعندما ينظر من زاوية التدريب المهني يقال ان التوتر يحدث بين (التخصص) وبين (تعدد القدرات) ، وهناك وظيفتان في الجامعـــة تحاول كل منهما الطغيان على الاخرى (التدريس) و (البحث) .

ووظيفتان في الجامعة تضاد كل منهما الاخرى في الوقت نفسه وهما (الانسانية العالمية) و (التطور الاقتصادي) او (الثقافة العامة الرفيعة) و (التدريب الواقعي الحرفي) .

وهناك ايضاً مجموعتان من القيم تشترطان اعمالا بوجهتين (التقاليد) و (الواقعية) .

وعلى ذلك فان الجامعة تعتبر مؤسسة تقوم على خدمة المجتمع وحضارته وتؤدي في الوقت نفسه دور الناقد ايضاً .

ولـكن هـذا الاستقطاب يجب ان يؤدي الى تركيب يتغلب على التناقض ويتجاوز الغموض في هذه المؤسسات .

علم الاجتماع للجامعة :

على قدر قابلية الجامعة في التغلب على تناقضاتها تتقرر امكانياتها في اصلاح ذاتها وهذا هو علم اجتماع الجامعات ،التي بدأت اكثرها في تطويره بان تتخذ من نفسها مادة للبحث او بعبارة اخرى ان تصبح الجامعة مدركة لذاتها .

الجامعة والعنف :

خلو الجامعة من قوة أمن تحميها يجعل استقلالها التقليدي قابلا للتجريح من تصرفات الطلبة حتى وان كانت هذه التصرفات صادرة عن اقلية طلابية اذا قررت هـــذه الاقلية

التعرض لاحترام وهيبة كانا في صيانة التنظيمات الداخلية لمدة طويلة .

ان ردع هذه الاقلية بالاستعانة بقوة المجتمع المنظمة (الشرطة) يأتي بحدية وتناقض في معالجة المنازعات الجامعية تهددان استقلالها وذاتيتها .

يجب شجب وجود (الشرطة) في الجامعة ومن حق كل مثقف ان لا يقر استعمال العنف البدني في مثل هذا المكان ولكن هل يصح للجامعة ان تترك دفاعها عن الحرية الجامعية لتترضى سيطرة الجزء على تكوين جماعي، وتتخلى عن النقد الهادى، للفئات التي تجد من الارهاب وسيلة لفرض الرأي مع علمها ان كل عنف في حرم الجامعة لا بد وان يعود بالاذى على الجامعة نفسها .

ليست الجامعات التي تعرف كل هذه المحاذير وترتضي دخول قوة الشرطة الى حرمها جامعات قليلة العدد ، فوجود الشرطة على اساس انسحابها عندما تعود الامور الى مجاريها افضل من الرضى بالنوع الآخر من مصادر العنف والتي حصل الاجتماع عليها بانها ان سيطرت فان هذه السيطرة ستدوم .

والجامعات التي لا ترتضي دخول الشرطة اطلاقاً تتعلل بان بعض الظروف السياسية تجعل من دخول الشرطة الى حرم الجامعة امراً في غاية الخطورة يجب تجنبه في كل الظروف .

الاهداف : (الحرية الجامعية ، والدمقراطية)

وهذا الاختيار يبدو معقولا اذا ساعد على ادخال او استعادة جو (الحريات الجامعية) وسمح للمؤسسات (باكبر قدر) من الدمقراطية في ادارتها . ان هذا المقدار يجب ان يكفل تنظيما يسمح بالنشاط الجامعي الفعال على الاقل .

هل اصلاح الجامعات لنفسها امراً مستعصياً ؟

من نقاط الضعف في الجامعات صعوبة اصلاح اداراتها في وقت تخرج هي من الاكفاء في علوم الادارة اعداداً كبيرة ، وعلم الاجتماع للجامعات هو الذي يجب ان يكيف لكسر هذا الطوق . ان الامر عاجل وكل مساومة فيه ستؤخر تحقيق هذا الهدف على اساس متين .

عبد اللطيف البدري